

## التوليد النحوي والدلالي والصوتي لصيغ المبني للمجهول في اللغة العربية معالجة لسانية — حاسوبية<sup>(\*)</sup>

د. مازن الوعر  
جامعة دمشق

(جر). أضيف إلى ذلك أن التحليل اللساني سوف يصف البنية العميقة لصيغ المبني للمجهول من خلال استخدامه الأدوار الدلالية الخمسة التي وضعها اللساني الأمريكي ولتر كوك (1979) في أنموذجه الدلالي المعروف — (Case Grammar : Matrix Model)، وهذه الأدوار الدلالية هي: الفاعل (فا)، المحرّب (مح)، المستفيد (مس)، المكان (ملك)، والموضوع (مو). وهذا يقودنا بالطبع إلى الاستعانة بالنظام الاشتقائي الثنائي الاتجاه الذي وضعه اللساني الأمريكي والس تشيف (1970)، والذي تبناه وطوره ولتر كوك (1979). يتألف هذا النظام من أربع وحدات دلالية اشتقاقية (ش) هي:

الحصولية (ح)، الإرجاعية (ر)، السببية (س)، الإلغائية (غ)، وأخيراً سيتبنى التحليل اللساني منهج الصوتيات الآلية المقطع (Autosegmental phonology) الذي وضعه اللسانيان الأمريكيان مايكل برايم وموريس هالي (1970 - 1973)، وطوره اللساني الأمريكي جان مكارثي (1979). وهذا يعني أن الجذر العربي، سيخضع إلى مجموعة معقدة

φ . مدخل  
قبل أن أشرح الوجوه النحوية والدلالية والصوتية للتراكيب المبنية للمجهول في اللغة العربية، أحب أن أبين الإطار النظري الذي سأحلل بهديه هذه التراكيب.

تتألف بنية الجملة العربية من ثلاثة مكونات، يُدعى المكون الرئيسي الأول المسند (م)؛ أي خبر الجملة. ويُدعى المكون الرئيسي الثاني المسند إليه (م إ)؛ أي فاعل الجملة أو المبتدأ. ويُدعى المكون الثالث الفضلة (ف)؛ أي المكونات اللغوية التي ليست مسنداً أو مسنداً إليه. وتُدعى العلاقة القائمة بين هذه المكونات البنائية الإسناد (إس)؛ أي العلاقة الإسنادية. وتُحكّم عجرة الإسناد هذه عجرة أخرى عالية تُدعى الكلام (ك)؛ أي الجملة التامة والمفيدة والقائمة برأسها.

سأستخدم في التحليل اللساني أيضاً الحالات الإعرابية الثلاث:

الرفع (رفع)؛ والنصب (نصب)، والمجر

(\*) ألقى هذا البحث في ندوة: «استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات» التي انعقدت في مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض، في الفترة ما بين 10 - 13 آيار 1992 / المملكة العربية السعودية.

من التغيرات الصوتية - الصرفية التي ستولد بدورها صيغاً مختلفة للمبني للمجهول عندما تُطبق عليه عدداً من القواعد الصوتية الآلية.

## 1. الوجوه النحوية والدلالية لصيغ المبني للمجهول<sup>(1)</sup>

إن العمليات الأساسية التي تحول التراكيب العربية المبنية للمعلوم إلى تراكيب مبنية للمجهول تتضمن الإجراءات التالية :

(1) أ . ال م إ (الفاعل النحوي) يجب أن يُحذف تماماً من التركيب المعلوم دون أن يترك أي أثر خلفه.  
[ م إ (فاعل نحوي) ←  $\phi$  ]

ب . ال ف (المفعول به) يجب أن يُنقل من موقعه إلى موقع ال م إ ( $\phi$ ) المفرغ من أجل أن يعمل عمل الفاعل من الوجة النحوية... تاركاً أثراً خلفه (trace).

[ م إ (مفعول به)..... ف (أثر) ]

ج . ال م إ (مفعول به) يُمنح علامة الرفع من خلال العامل وهو الفعل المجهول.

[ م (فعل)..... م إ (مفعول به).... ف (أثر) ]

[ + رفع — + دور دلالي ]

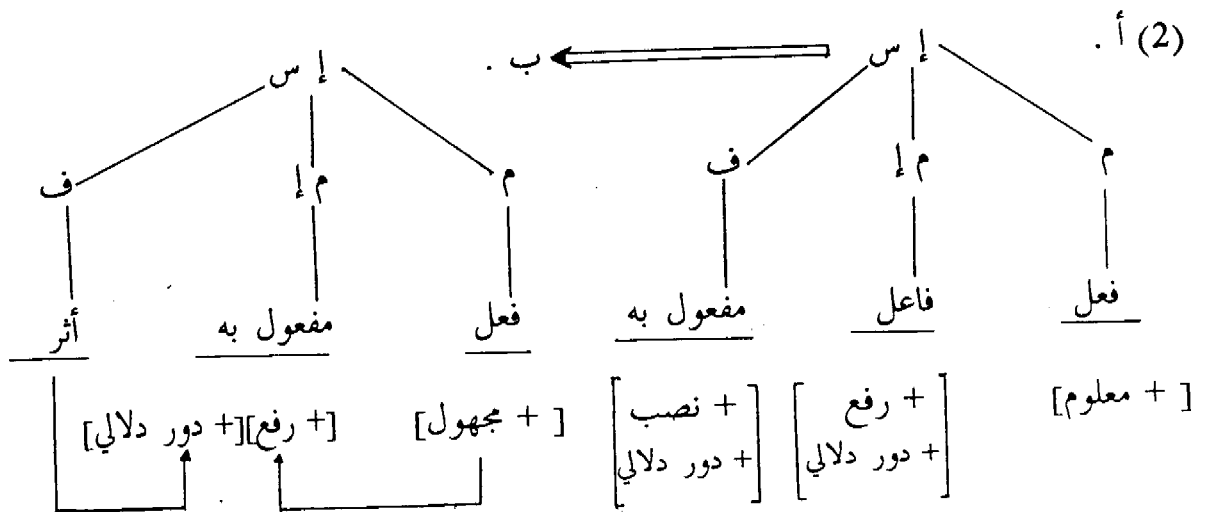
د . ال م إ (مفعول به) سيحمل معه الدور الدلالي الذي ورثه من التركيب المعلوم.

هـ . صيغة الفعل المعلوم م (فعل معلوم) يجب أن تتغير صوتياً إلى صيغة الفعل المجهول م (فعل مجهول). التغيير الصوتي يعتمد هنا على نوع الفعل فيما إذا كان ماضياً أو مضارعاً أو إسم فاعل.

[ م (فعل)..... بتطبيق القاعدة الصوتية ← م (فعل) ]  
[ + معلوم ] [ + مجهول ]

إن المبدأ العاملي المهم هنا هو أن العامل م (المجهول) يجب أن يُمنح معموله ال م إ (مفعول به) حالة الرفع، ويجب أن يعمل فيه عملاً مناسباً. إلا أن ال م (المجهول) لن يُمنح ال م إ (مفعول به) دوراً دلاليّاً، ذلك لأن هذا الأخير سيرث هذا الدور الدلالي من التركيب المعلوم ويحمله معه إلى التركيب المجهول. وهذا ما جعل ابن يعيش يدعو الوضع الجديد للـ م إ (مفعول به) في التركيب المجهول «المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله»<sup>(2)</sup>.

وهذا يعني أن العملية التحويلية من التركيب المعلوم إلى التركيب المجهول يمكن أن تكون كالتالي :



حتى إن ابن يعيش ذهب أبعد من ذلك ليضمّن التركيب النظامي المجهول ما يعرف باللسانيات الحديثة بـ التركيب الحصري المجهول (Inchoative passive)؛ أي التركيب الذي فعله يشبه ما يعرف بالعربية بالفعل المطاوع (انفتح... انكسر... إلخ)<sup>(3)</sup>.

فقد ذكر ابن يعيش أن الـ م (فعل) يمكن أن يتحول إلى مجهول من خلال عدة قواعد تحويلية صوتية وصرفية ونحوية ودلالية كما هو معروف في التركيب المبني للمجهول على نحو نظامي مألوف (ضُرِبَ زيدٌ خالداً ← ضُرِبَ خالداً)، ويمكن للـ م (فعل) أن يأتي مبنياً للمجهول بطريقة غير معروفة ونظامية القواعد كما هو الأمر في التركيب الحصري المجهول (فَتَحَ زيدٌ البابَ ← انفتح البابُ).

فإذا وضعنا ما قاله ابن يعيش في إطار النظرية الدلالية لكوك، فإننا نرى أن الـ م إ في التركيب الحصري ليس هو الفاعل الدلالي المنفذ الذي قام بالفعل، بل إنه الموضوع (Object) الذي أقيم عليه الفعل من خلال فاعل دلالي محذوف (Agent). فمنذ أن حُذِفَ الفاعل الدلالي، فإن الموضوع سيحل مكانه ويعمل عمله النحوي.

لتأمل الأمثلة التي ساقها ابن يعيش في كتابه شرح المفصل<sup>(4)</sup>.

إن الفعل المجهول يقع تحت عجرة الـ م، وموقع المفعول به ككائب فاعل يقع تحت عجرة الـ م إ، أما العنصر اللغوي الذي نُقِلَ إلى التركيب المجهول فيقع تحت عجرة الـ ف (أثر).

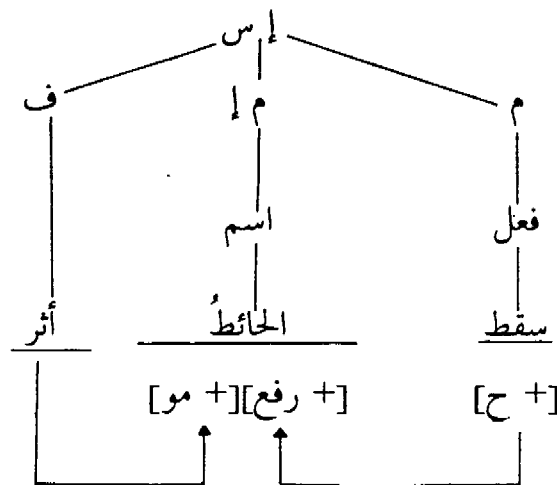
تتلخص الفكرة الأساسية هنا بأن المفعول به الذي نُقِلَ إلى موقع الفاعل يجب أن يعمل عمل الفاعل من الوجهة النحوية؛ أي ينبغي أن يكون معمولاً للعامل م (المجهول) وخاضعاً لقيوده وضوابطه، وهذا يعني أن على عجرة العامل م (فعل) أن تحكم الـ م إ حكماً مناسباً بغض النظر عن طبيعة هذا الـ م إ الذي يمكن أن يكون فاعلاً أو مفعولاً به.

ففي حالة المبني للمجهول سيصبح الفاعل النحوي خالية ( $\phi$ )، وسيحل المفعول به محل الفاعل النحوي المحذوف وسيمنح حالة إعرابية جديدة محتفظاً بالدور الدلالي الذي ورثه من الفعل المبني للمعلوم. وسوف يُحكم بقاعدة الموافقة (Agreement) بين الفعل وفاعله (في التذكير والتأنيث... إلخ) وستفرز النتيجة المتولدة من هذه العملية تركيباً صحيحاً مبنياً للمجهول.

لقد أدرك النحاة العرب — على أية حال — التغيرات النحوية والدلالية التي تجري في التركيب المعلوم من أجل تحويله إلى تركيب مجهول،

(3) أ. سقط الحائظ

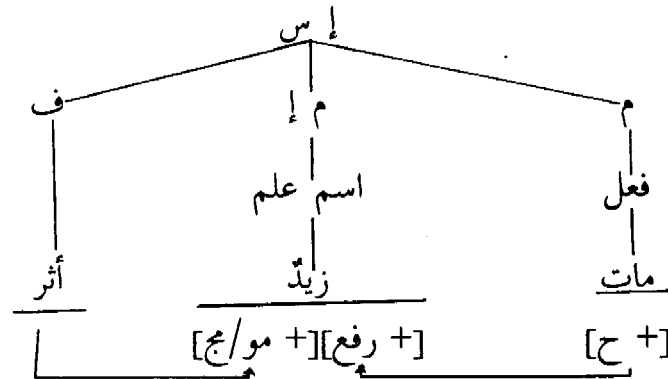
ب.



ج. سبب (X)، نحو الحصول (كن س ق ط (حائط)) ← نحو الحصول (كن س ق ط (حائط)).

(4) أ. مات زيد

ب.



ج. سبب (X)، نحو الحصول (كن موت (زيد)). ← نحو الحصول (كن موت (زيد)).

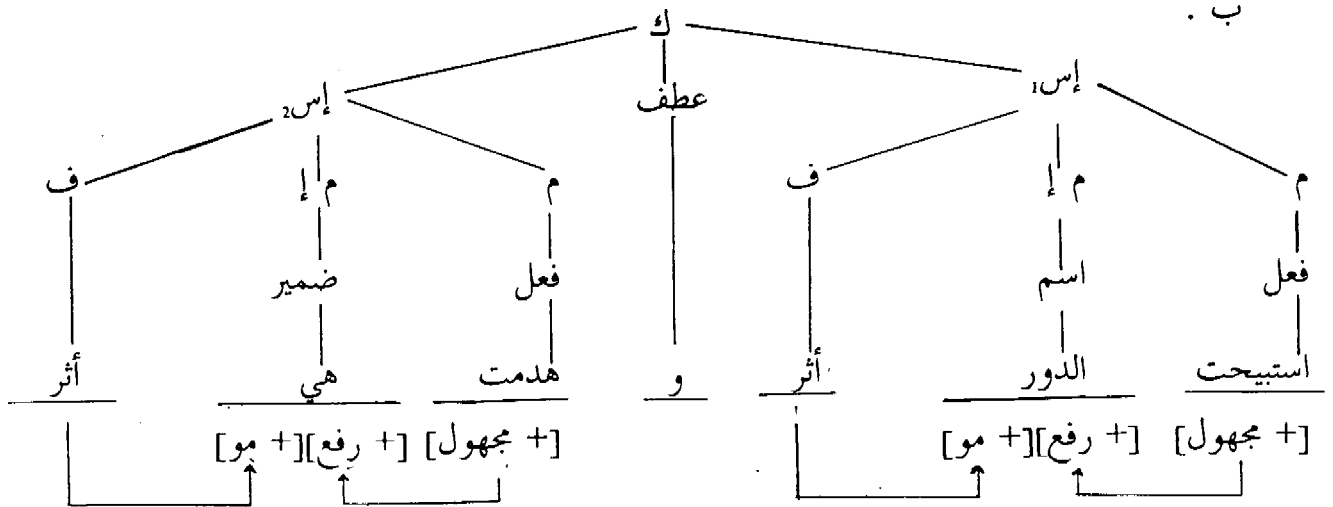
ونستنتج من ذلك أن المفعول به — بغض النظر عن دوره الدلالي — ينتقل من موقعه الأصلي (ف) (—) في التركيب المعلوم إلى موقع الـ م (—) في التركيب النظامي المجهول والتركيب الحصولي، حاملاً معه دوره الدلالي من جهة ومستقبلاً حالة إعرابية جديدة من جهة أخرى.

تُظهر اللغة العربية أن الـ م (الفعل) في التركيب المجهول يمكن أن يكون مجاوراً ليسار ضمير مفرغ (ϕ) في موقع الفاعل؛ أي أن الـ م (فعل) يمكن أن يعمل على ضمير مستتر يعود على عنصر لغوي يسبقه في الرتبة كما هو الأمر في المثال التالي:

إن الفكرة الأساسية هنا هي أن الـ م (مو) في التركيب الحصولي متماثل أو متطابق مع الـ م (مو) في التركيب النظامي المجهول. إن كلا العنصرين اللغويين ليسا الفاعل الدلالي أو الحقيقي للفعل، بل على العكس من ذلك إنهما الموضوع الذي أقام عليه الفاعل عمله. فمنذ أن كان على الموضوعين الدلاليين أن ينتقلا إلى الموقع م (—) وجب عندهما أن يخضعا إلى عجرة العامل م (الفعل) ويُحكما بعمله من أجل أن يمنحهما حالة إعرابية جديدة [+رفع] ويتطابق معهما في التذكير والتأنيث وذلك بفعل قاعدة الموافقة.

(5) أ. استُبيحتِ الدورُ وهُدِمَت (ϕ = ضمير)

ب.



وطبقاً لجمهور النحاة العرب، فإن الفعل المتعدي هو الفعل الذي ينتقل أثره من الفاعل إلى المفعول به، لذلك نرى ابن يعيش يصنّف الأفعال المتعدية من الوجهة الدلالية إلى قسمين اثنين:

القسم الأول ويُدعى **أفعال العلاج** وتشمل الأفعال التي تفتقر في إيجادها إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو ضرب، قتل... إلخ.

القسم الثاني ويُدعى **أفعال غير العلاج** وتشمل الأفعال التي تعبر عن القلب ولا تفتقر بإيجادها إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو ذكر وأبصر وشم وذاق ولمس وسمع وحزن وفهم<sup>(5)</sup>. سوف أفترض هنا أن الأفعال العربية تُصنّف

إلى ثلاثة أصناف:

الأول... أفعال متعدية.

الثاني... أفعال لازمة.

الثالث... أفعال متعدية ولازمة في الوقت نفسه.

هذا التصنيف يمكن أن يُحلل من منظور دلالي جديد كان قد وضعه اللساني الأمريكي ولتر كوك (1980). فقد حلل هذا الباحث ظاهرة اللزوم والتعدي ضمن إطار ما يعرف:

- (1) العلاقات القائمة بين الأدوار الدلالية للأسماء والمميزات الدلالية للأفعال.
- (2) والعلاقات القائمة في النظام الاشتقائي الشائى الاتجاه.
- (3) ثم العلاقات التوليدية.

وهكذا وطبقاً لهذه العلاقات يمكننا أن نصنّف الفعل — وهو المحور الأساسي في التركيب — إلى أربعة أصناف:

(1) فعل يعمل على عنصر لغوي واحد

[م..... م إ]

(2) فعل يعمل على عنصرين لغويين

[م..... م إ..... ف]

(3) فعل يعمل على ثلاثة عناصر لغوية

[م..... م إ..... ف..... ف]

(4) فعل يعمل على أربعة عناصر لغوية

[م..... م إ..... ف..... ف..... ف..... ف]

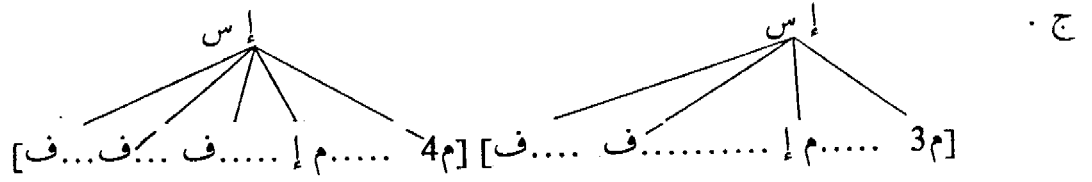
في المثال (5 ب) يتبين أن الـ م إ (اسم) في الـ إ س 1 يتطابق مع الـ م إ (Φ = ضمير) في الـ إ س 2 في التذكير والتأنيث وذلك من خلال قاعدة الموافقة.

وباختصار، إن القضية المهمة هنا هي أن العامل وهو الفعل في التركيب المعلوم يمنح مفعوله المفعول به دوراً دلالياً وعلامة إعرابية [+ نصب]. أما في التركيب المجهول فإن العامل — الفعل يمنح مفعوله المفعول به والمنقول إلى مجالته علامة إعرابية فقط [+ رفع]. أضف إلى ذلك أن هذا العامل سينظم العلاقة بينه وبين العناصر اللغوية الأخرى من خلال قاعدة الموافقة. أما الدور الدلالي للمفعول به فسوف يرثه من الفعل في التركيب المعلوم. على أية حال سنعالج هذه القضية على نحو تفصيلي عندما نبحث في ظاهرة اللزوم والتعدي التي لها علاقة وثيقة بعمليات المعلوم والمجهول التحويلية.

1. 1 . ظاهرة التعدي واللزوم في التراكييب العربية تمثل ظاهرة التعدي واللزوم حيزاً مهماً في حقل النحويات والدلاليات، فهي تسبهم على نحو كبير في فهم العمليات الجارية في التراكييب المعلوم وتحويلها إلى التراكييب المجهولة. فعلى أن المفهوم السائد عن التراكييب المتعدية هو مفهوم يذهب إلى اختلافها عن التراكييب اللازمة، وأن هذا المفهوم هو ظاهرة عامة في اللغات البشرية، إلا أن معالجة هذه التراكييب في حالات محددة هي معالجة متنوعة ومختلفة. صحيح أن التعدية واللزوم يختلفان من لغة إلى أخرى في مستوى البنية السطحية والنحوية إلا أن هذه الظاهرة تتشابه في جميع اللغات في مستوى البنية الدلالية والمنطقية العميقة.

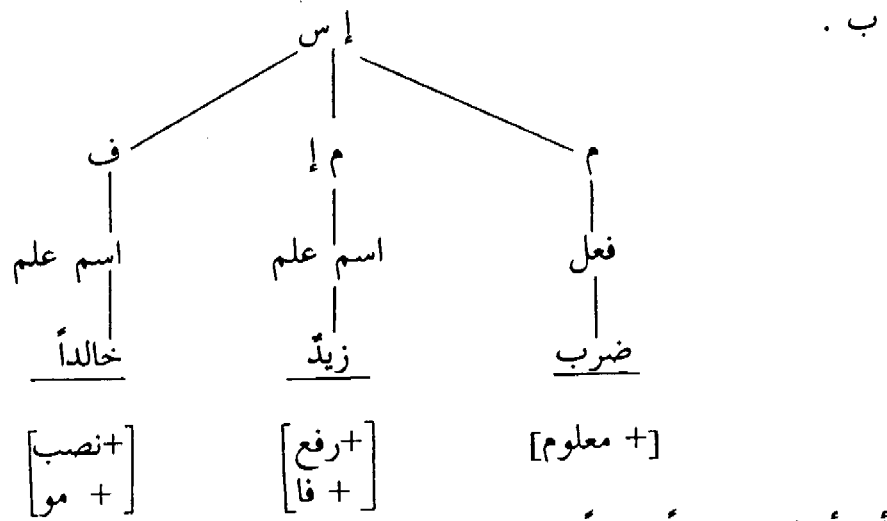
لقد اعتمد المفهوم القديم للتعدية واللزوم على الجانب النحوي فقط ونادراً ما كان يراعي الجانب الدلالي والمنطقي. فإذا عرّفنا هذه الظاهرة نحويًا نستطيع أن نقول إن التركيب المتعدي هو التركيب الذي يتعدى إلى مفعول به، أما التركيب اللازم فهو التركيب الذي لا يتعدى إلى أي مفعول به.

يتضح هذا التصنيف الدلالي الجديد من خلال التراكيب المشجرة التالية :

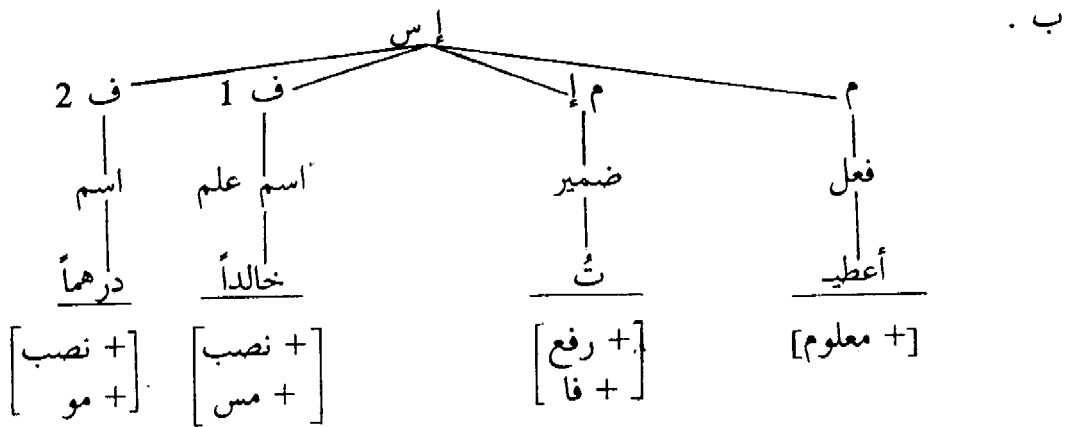


إن الأفعال المتعدية في (1) هي الأفعال التي تدرج تحت (أ، ب، ج، د)؛ أي الأفعال التي تعمل على أكثر من عنصر لغوي واحد. لتأمل الأمثلة التالية :

(2) أ . ضرب زيد خالدًا.

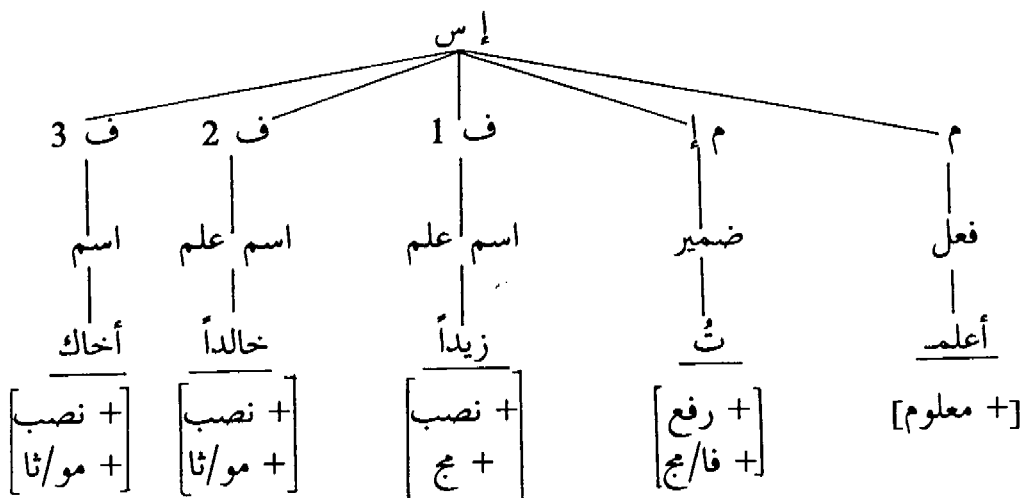


(3) أ . أعطيت خالدًا درهماً.



(4) أ. أعلمت زيداً خالداً أخاك.

ب.



يمكنها أن تصوغ تركيباً كونياً لا بنفسها ولا بغيرها<sup>(7)</sup>.  
 أ. المفاعيل التي تصوغ تركيباً كونياً بنفسها  
 إن الضوابط المفروضة على هذه المفاعيل هي  
 أنها يجب أن تسقط العلامة الإعرابية [+نصب] من  
 أجل أن تُمنح علامة إعرابية جديدة هي [+رفع]  
 وذلك من خلال عامل تجريدي سماه النحاة العرب  
 «عامل الابتدائية» (ع 1). أضف إلى ذلك أن هذه  
 المفاعيل يجب أن تحتفظ بالأدوار الدلالية التي كان  
 الفعل قد منحها إياها في التركيب المتعدي.  
 يمكننا توضيح هذه الضوابط من خلال الأمثلة التالية :

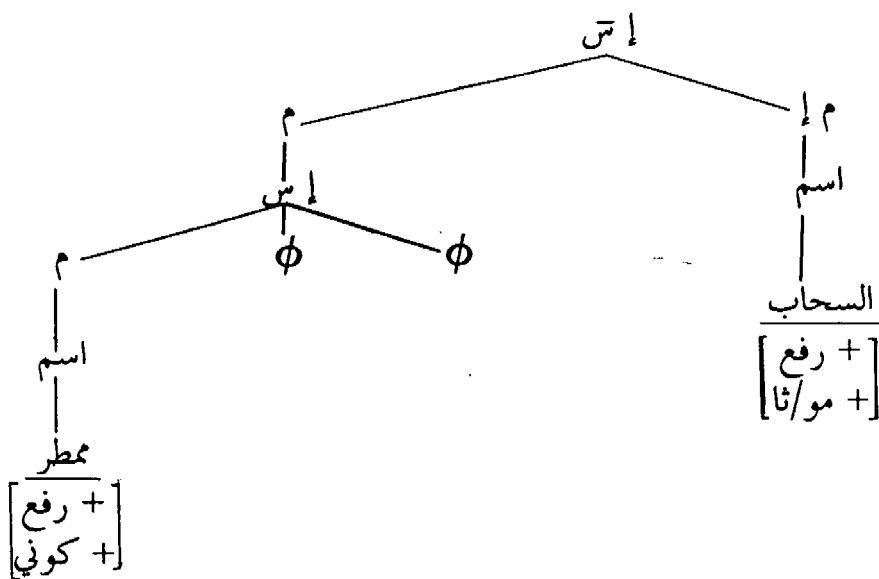
نلاحظ في الأمثلة السابقة أن التركيب  
 (2. ب) يتطلب مفعولاً واحداً (خالداً) وأن  
 التركيب (3. ب) يتطلب مفعولين اثنين  
 (خالداً - درهماً)، وأن التركيب (4. ب) يتطلب  
 ثلاثة مفاعيل (زيداً - خالداً - أخاك).

فإذا نظرنا إلى التركيب (4. ب) من الواجهة  
 الدلالية فإننا نستطيع أن نصوغ من مفاعيله تركيباً  
 كونياً جديداً<sup>(8)</sup>. وهذا ما التفت إليه النحاة العرب  
 الذين قسّموا هذه المفاعيل إلى قسمين اثنين : مفاعيل  
 يمكنها أن تصوغ تركيباً كونياً بنفسها، ومفاعيل لا

(5) أ. ظننت السحابَ ممطراً

ب. السحابُ ممطرٌ

ج.



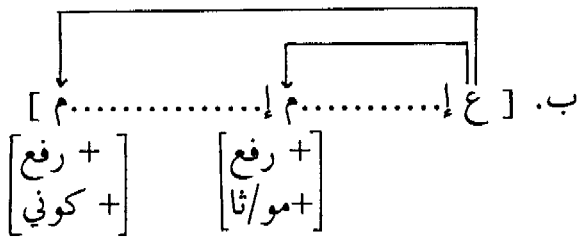
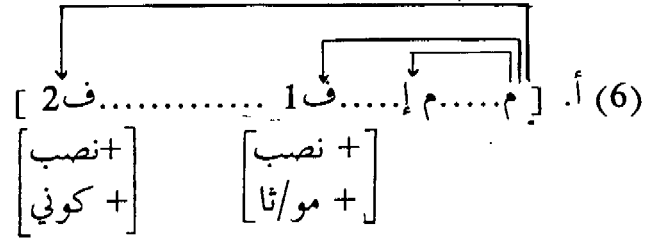
(Selectional Rules). يتبين هذا الضابط الدلالي المفروض على التركيب الكوني في الأمثلة التالية :  
 (7) أ . أعطيتُ هنداً جائزةً  
 ب . \* هندٌ جائزةً

نلاحظ في التركيب (7 . أ) أن ال ف1 (هنداً) وال ف2 (جائزةً) لا تستطيعان أن تصوغا تركيباً كونياً نحوياً وذلك لأنه ليس هناك أية علاقة دلالية ومنطقية بين المفعولين.

إن التمييز بين هذين النوعين من المفاعيل مهم جداً في عملية صياغة التراكيب المجهولة كما سنرى لاحقاً.

أما التراكيب اللازمة في العربية فهي تلك التراكيب التي لا تتطلب مفعولاً به على نحو مباشر، إلا أن بعض الأفعال اللازمة نحوياً تحمل معنى الأفعال المتعدية دلاليًا. فإذا أردنا لهذه الأفعال اللازمة أن تكون متعدية نحوياً ودلاليًا فإنه لابد من حذف حرف الجر العامل على معموله، وهكذا فإن الاسم المنصوب بنزع الخافض<sup>(9)</sup> — على حد تعبير النحاة العرب القدماء — سيعمل وكأنه مفعول به. لتأمل الأمثلة التالية :

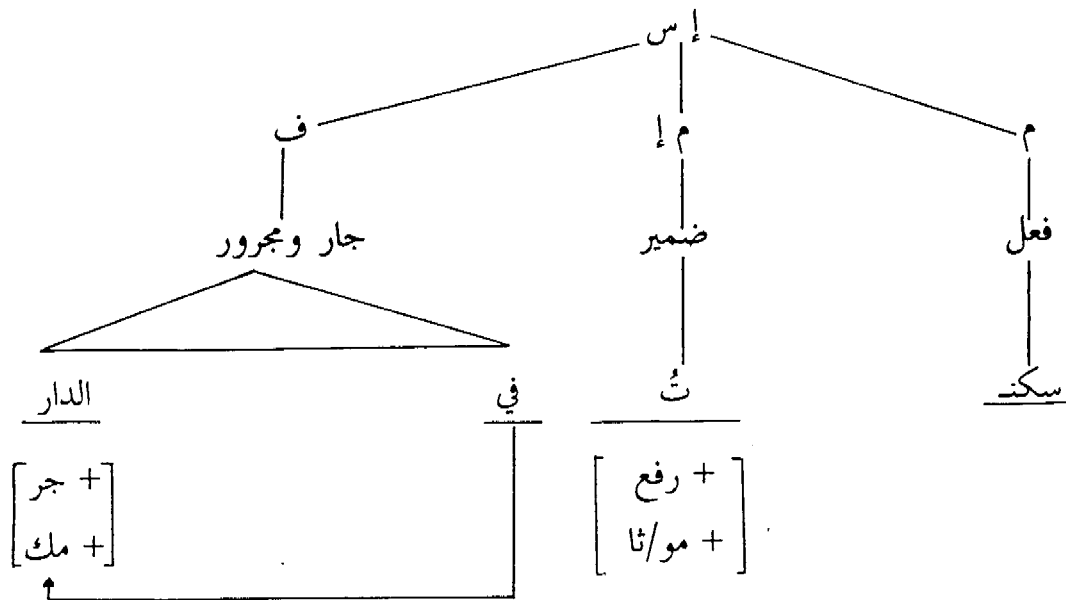
نلاحظ في البنية العميقة (5 . ج) أن المفعولين (السحاب — ممطراً) يمكن أن يُصاغ منهما تركيب كوني جديد<sup>(8)</sup>. إن التغيرات الجارية هنا تلخص بالتالي :



ب . المفاعيل التي لا تصوغ تركيباً كونياً جديداً إن هذه المفاعيل لا تستطيع أن تصوغ تركيباً كونياً جديداً ذلك لأنها ستصطدم بما يسميه تشومسكي (1965) — القواعد الدلالية المختارة

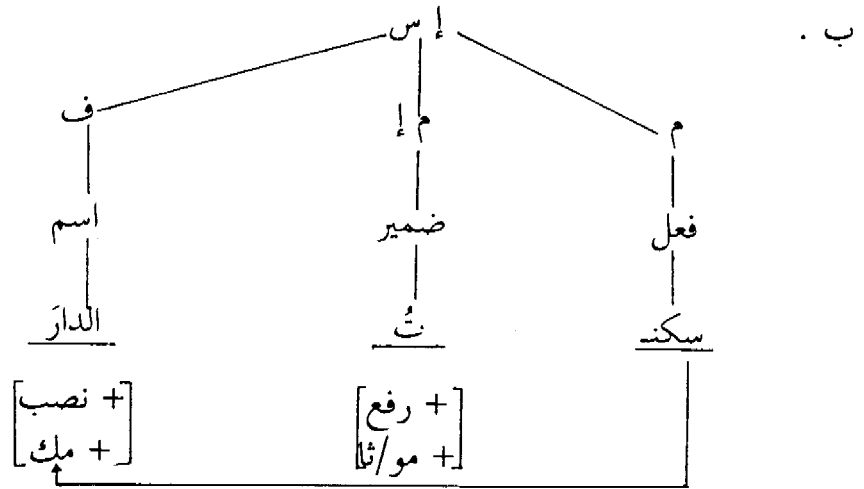
(8) أ . سكنتُ في الدار

ب .





(9) أ. سكنت الدار



التالية :

(10) أ. كسر زيد الكأس

ب. انكسر الكأس

سوف أفترض هنا أن التركيب في (10 . ب) هو تركيب مبني للمجهول، وسأدعو مثل هذا التركيب «المجهول الحصولي» (Inchoative passive).

يقوم هذا النوع من المجهول على عمليتين اثنتين : الأولى دلالية والثانية نحوية. إن الحجة على هذا الافتراض هي أن مثل هذه التراكيب تعبر عن غياب الفاعل الحقيقي على حد تعبير ابن يعيش أو الفاعل الدلالي - المنطقي على حد تعبير ولتركوك. فالفاعل النحوي (م - الكأس) في (10 . ب) لا يعبر عن الفاعل الدلالي وذلك لأنه لم يُمنح الدور الدلالي [+ فا] وإنما مُنح الدور الدلالي [+ مو] عندما كان في التركيب المعلوم (10 . أ) كونه فاعلاً نحويًا يعمل فيه الفعل (انكسر).

سأفترض أيضاً أن العمليات التحويلية التي تحوّل التركيب المعلوم إلى تركيب مجهول حصولي يمكن أن تكون كالتالي :

نلاحظ في المثال (8 . ب) أن الـ ف (الاسم المجرور) يُحكّم من خلال عامل الجر (في) الذي يمنحه علامة [+ جر]، ولكن الـ ف (الاسم) في (9 . ب) يُحكّم من خلال عامل الفعل الذي يمنحه علامة [+ نصب].

إن أهم عملية في ظاهرة اللزوم والتعدي هي التي تحدث في الأفعال التي يمكن أن تكون لازمة ومتعدية في الوقت نفسه<sup>(10)</sup>. ويكون هذا غالباً في «أفعال المطاوعة» وما شابهها. فعلى أن النحاة العرب صنّفوا الأفعال اللازمة والمتعدية حسب ما تتطلبه من مفاعيل إلا أن هذا التصنيف يبقى غامضاً في بعض الأحيان.

ذلك أن بعض الأفعال (مع تغيرات صرفية بسيطة) يمكن أن تحدث مع مفعول نحوي ويمكنها أن تحدث دون هذا المفعول النحوي، ويبقى التركيب صحيحاً من الوجهة النحوية والدلالية. وبهذا فإنها تُصنّف على أنها أفعال لازمة/متعدية. وهذا يعني أن مثل هذه الأفعال لها بنيتان منطقيتان تعملان في مجالين دلاليتين اثنين. إن الجذر العربي ك س ر مثلاً يمكن أن يكون له شكلان داليان كما هو الحال في الأمثلة

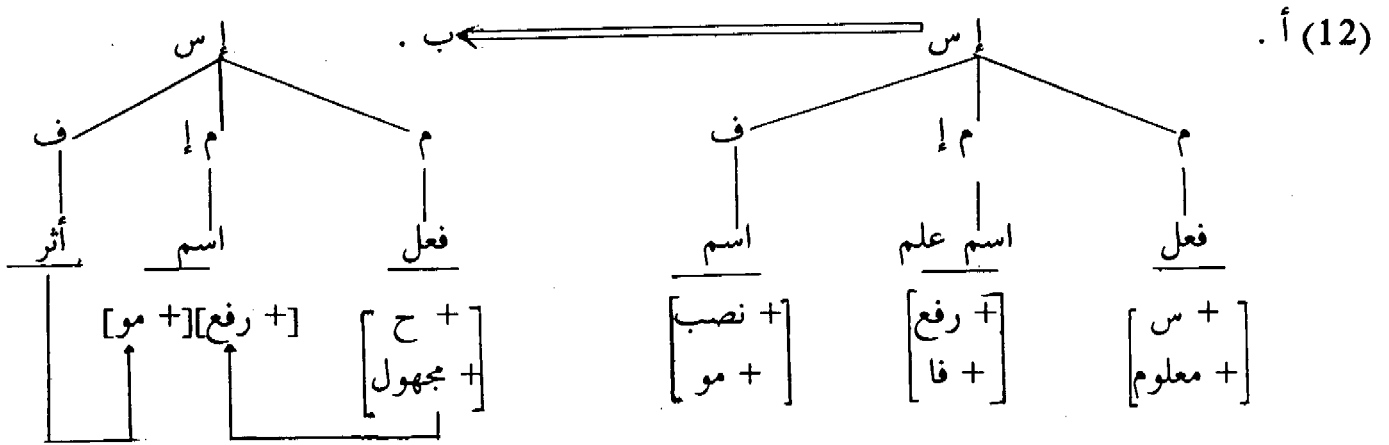
(11) أ. [ م ( فعل ) ..... بتطبيق ش غ ← ( فعل ) ]  
 [ + س ] [ + معلوم ]  
 [ + ح ] [ + مجهول ]

ب. [ م إ ( اسم ) ← م إ ( φ ) ]  
 [ + فا ] [ - فا ]

ج. [ م إ ( اسم ) ← ف ( أثر ) ]  
 [ + مو ]

د. [ م ( فعل ) ..... م إ ( اسم ) ]  
 [ + ح ] [ + مجهول ]  
 [ + رفع ]

يمكن توضيح البنيتين العميقتين اللتين تمثلان البنيتين السطحيتين (10 . أ) و (10 . ب) من خلال الأمثلة المشجرة التالية :



م إ (الفاعل النحوي) سيرث هذا الدور من التركيب المعلوم السابق.

سأفترض هنا أن «المجهول الحصري» يمكن أن يكون سبباً في توليد تركيب مجهول آخر وذلك من خلال تطبيق النظام الاشتقائي الثنائي الاتجاه. سأدعو هذا النوع من المجهول «المجهول الكوني» (Stative passive).

وهكذا يتبين أن العمليات الجارية في هذه التراكيب هي عمليات تحويلية نحوية ودلالية فقط. ففي البنية العميقة (12 . ب) فإن الـ م (فعل) يتحول إلى مجهول حصولي يعمل على الـ م إ (الفاعل النحوي) مانحاً إياه العلامة الإعرابية [ + رفع ] فقط، دون أن يمنحه الدور الدلالي [ + مو ]، ذلك لأن الـ



والواقع إن المعجم العربي يستطيع أن يقدم لنا مجموعة من الأشكال المرتبطة مع بعضها بعضاً من الناحية المعجمية. فهذه الأشكال ترتبط مع بعضها بعضاً دلاليّاً من خلال النظام الاشتقائي الثنائي الاتجاه الذي يعمل على أربع محمولات دلالية - منطقية هي: **الحصولية** (Inchoative)، **الإرجاعية** (Resultative)، **السببية** (Causative)، **الإلغائية** - **اللاسببية** (Decausative).

ولكننا لا نستطيع أن نملأ الفجوات الدلالية الحاصلة في بعض الأفعال العربية من خلال هذا النظام، لذلك لا بد من استعمال أشكال معجمية أخرى خارجة عن عملية الاشتقاق هذه. وفي بعض الأحيان لا توجد أشكال معجمية لكي تملأ هذه الفجوات الدلالية لذلك تبقى كما هي في بعض اللغات البشرية.

إن الشكل البياني التالي يُبين قائمة من الأفعال العربية والانكليزية المرتبطة ببعضها بعضاً من الوجهة الدلالية. أضف إلى ذلك أن هذا الشكل البياني يُبين بعض الفجوات المعجمية التي يمكن ملؤها سواء عن طريق الاشتقاق أم عن طريق الأشكال المعجمية. هذا الارتباط الدلالي يتجلى من خلال الأفعال الكونية والإجرائية والحركية كما هو موضح في الجدول التالي:

إن التحولات التي طرأت على الـ م (الخبر) في (16 أ) وحولته إلى (16 ب) و(16 ج) يمكن أن تمثل في القاعدة التالية:

(17) م (فعل) ← م (فعل) ← م [اسم فاعل] [اسم مفعول]

[ + س ] [ + معلوم ]	[ + ح ] [ + مجهول ]	[ + كوني ] [ + مجهول ]
------------------------	------------------------	---------------------------

وطبقاً لفرضية كوك الدلالية فإن المحمول المنطقي سبب (س) هو محمول يتطلب عنصرين لغويين بحيث يربط حدثاً بحدث أو يربط فاعلاً حقيقياً بحدث قام بفعله كما هو الأمر في (16 أ). على أية حال، لا نستطيع أن نتوقع أن جميع الأفعال العربية يمكن أن تنسجم مع هذه الفرضية الدلالية ذلك لأن هناك بعض الأفعال التي يوجد فيها ما يسميه كوك «الفجوات الدلالية» (Semantic Gaps) و «الفجوات المعجمية» (Lexical Gaps). فالفعل قرأ في العربية ليس له شكل حصولي كما هو الأمر في (انكسر) مثلاً. إن فعل قرأ يملك شكلين دلاليين اثنين فقط:

الشكل السببي (قرأ زيد الكتاب) والشكل الكوني (الكتاب مقروء). أما الشكل الحصولي (\* أنقرأ الكتاب) فغير موجود في العربية.

سبب - حركي (متعدي)		نحو الحصول - إجرائي (لازم)		كن - كوني (صفة- اسم فاعل / اسم مفعول)	
انكليزي	عربي (3)	انكليزي	عربي (2)	انكليزي	عربي (1)
open	فتح	open	انفتح	open	(1) مفتوح
break	كسر	break	انكسر	broken	(2) مكسور
move	حرّك	move	تحرّك	φ	(3) متحرك
deafend	أصم	φ	0	deaf	(4) أصم
kill	أمات	die	مات	dead	(5) ميت
φ	عافى	φ	تعافى	healthy	(6) معافى
wash	غسل	wash	اغتسل	washed	(7) مغسول
roll	دحرج	roll	تدحرج	rolled	(8) متدحرج
slam	صفق	slam	انصفق	φ	(9) منصفق
protruded	دلج	protrude	دلج	protruded	(10) مندلع
ignited	أضاء	ignited	أضاء	ignited	(11) مضاء
lowered	أهبط	φ	هبط	lowered	(12) هابط
eclipsed	كسفت (الله الشمس والقمر)	eclipsed	كسفت (الشمس والقمر)	eclipsed	(13) كاسفة
thin	أنحف (المرض الرجل)	thin	نحف (الرجل)	thin	(14) نحيف
led	سرح (الصبيان والدواب)	φ	انسرحت	led	(15) منسرحة
crowd	زحم	crowd	ازدحم	crowded	(16) مزدحم
φ	عطس (زيد خالداً)	sneeze	عطس (خالداً)	φ	(17) عطس
read	قرأ	read	φ	read	(18) مقروء
φ	زرقت (عينه)	φ	ازرقت (ازراقت)	blue	(19) أزرق (زرقاء)
redde	φ	redde	احمر (حمر)	red	(20) أحمر
whiten	φ	whiten	ابيض	white	(21) أبيض
blacken	φ	blacken	اسود	black	(22) أسود
green	φ	green	اخضر	green	(23) أخضر
yellow	φ	yellow	اصفر	yellow	(24) أصفر
brown	φ	brown	φ	brown	(25) بني
gray	φ	gray	ارمد (وجهه)	gray	(26) رمادي (رمداء)
raise	رفع	φ	ارتفع	raised	(27) مرتفع
frightened	خوف (أخاف)	feared	خاف	afraid	(28) خائف
φ	فرح (أفرح)	φ	فرح	happy	(29) فرح
φ	أجلس (جالس)	sat	جلس (تجالسا)	φ	(30) جالس (متجالسان)
walk	مشى (تماشى)	walk	مشى (تماشياً)	φ	(31) ماش (متماشيان)
bring	أحضر (استحضر)	φ	حضر	brought	(32) حاضر

يتبين من الجدول السابق أن الاشتقاق الثنائي الاتجاه هو عملية لسانية مهمة وذلك لأنها واقعات دلالية عميقة ومختلفة تمثل بنيات منطقية متنوعة. وهكذا فإن الأفعال اللازمة / المتعدية يمكن أن تفهم على أنها أفعال كونية وإجرائية وحركية ضمن مجال واحد، وإن الوحدات الدلالية الأربعة وهي الحصولية والإرجاعية والسببية والإلغائية هي التي تستطيع أن تصف هذا الارتباط العلائقي بين هذه الأفعال.

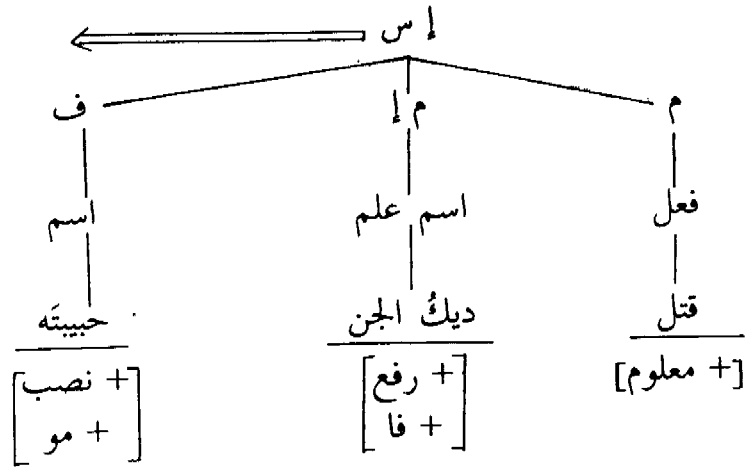
وباختصار، تُظهر اللغة العربية تراكييب لازمة و تراكييب متعدية. كما أنها تظهر في الوقت نفسه تراكييب لازمة/متعدية. التراكييب المتعدية تتطلب مفعولاً واحداً أو مفعولين اثنين أو ثلاثة مفاعيل، والتراكييب اللازمة لا تتطلب أي مفعول. أما التراكييب اللازمة / المتعدية فإنها مرتبطة دلالياً من خلال العلاقة الكونية والإجرائية والحركية.

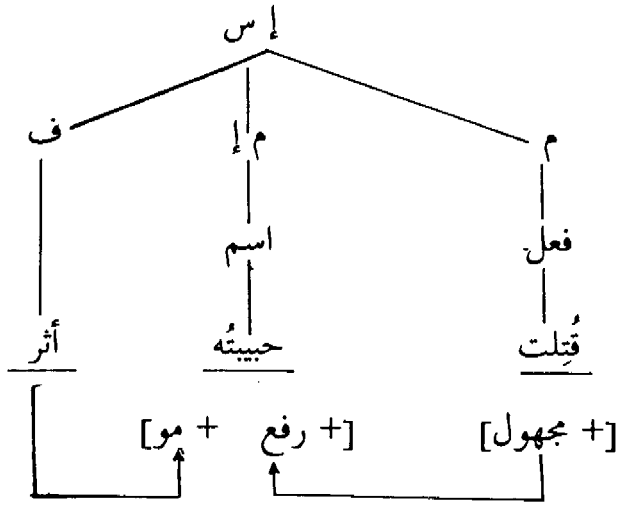
وقد افترضت هنا أن التراكييب الكونية والإجرائية هي تراكييب مجهولة تشمل العمليات النحوية والدلالية دون العمليات الصوتية. أما التراكييب التي تشمل العمليات النحوية والدلالية والصوتية فهي التراكييب المتعدية والتراكييب اللازمة، وهذا ما سوف نعالجه في القسم التالي :

1 . 1 . 1 . المبني للمجهول في التراكييب المتعدية  
يتنوع المبني للمجهول في التراكييب المتعدية بتنوع المفاعيل التي يتطلبها الفعل المتعدي. وهكذا فإن المبني للمجهول في التركيب الذي يتطلب مفعولاً واحداً يختلف عن المبني للمجهول في التركيب الذي يتطلب مفعولين أو ثلاثة مفاعيل. ففي حالة التركيب المعلوم المتعدي لمفعول واحد والذي نريد أن نبنيه للمجهول فإن الـ ف (المفعول به) سينتقل عبر قاعدة تحويلية إلى الموقع م إ (—) حاملاً معه الدور الدلالي الذي ورثه عن التركيب المعلوم ومخلفاً وراءه في الوقت نفسه أثراً لغوياً مفرغاً على حد تعبير تشومسكي أو نية التأخير على حد تعبير الجرجاني.

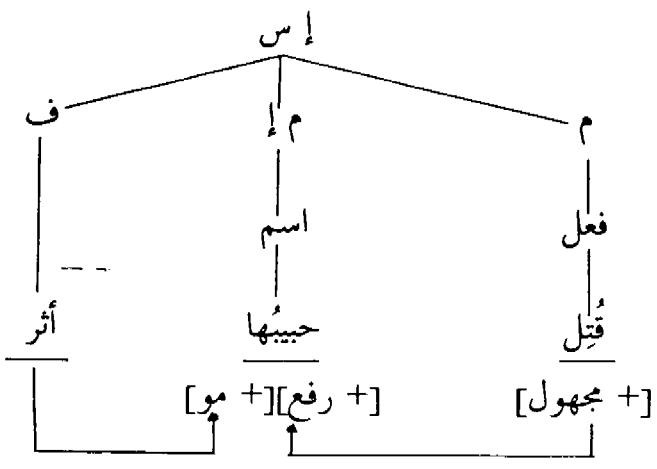
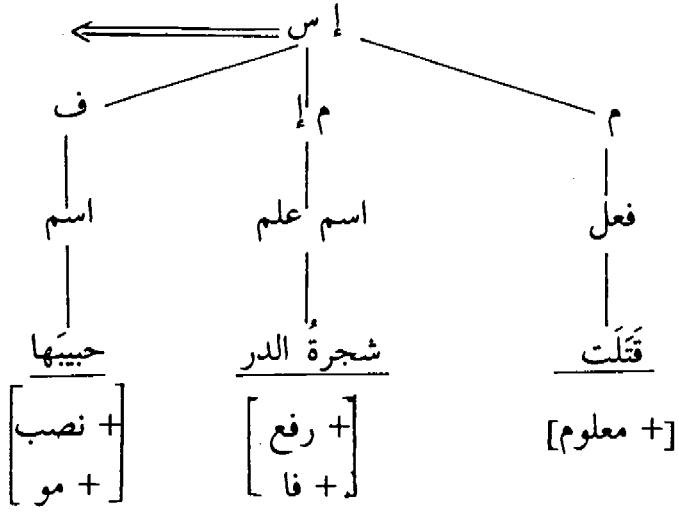
ومنذ أن أصبح الفاعل النحوي في التركيب المجهول خالية (Φ) غير تارك أي شيء خلفه، فإن العامل وهو في هذه الحالة الفعل المجهول سيعمل على الـ م إ (المفعول به) ويمنحه علامة الرفع من أجل أن يعمل وكأنه فاعل نحوي. من هنا أطلق عليه النحاة العرب المتأخرون «النائب» الذي يستطيع أن ينوب عن الفاعل النحوي المحذوف في كل الوظائف المسندة إليه. لتأمل الأمثلة التالية :

(1) أ. قَتَلَ دِيكَ الْجَن حَبِيئَهُ.  
ب. قَتِلْتُ حَبِيئَهُ.





(2) أ . قَتَلْتُ شَجَرَةَ الدَّرِّ حَبِيْبَهَا  
 ب . قُتِلَ حَبِيْبُهَا  
 ج .



نلاحظ في الأمثلة (1 . أ) و (2 . أ) أن الفعل المعلوم يتفق مع معموله في التذكير والتأنيث من خلال قاعدة «الموافقة». ولكن عندما ينتقل المفعول به (مو) إلى الموقع م إ (—) ليجاور الفعل المجهول كما هو الحال في (1 . ب) و (2 . ب) فيجب عندها أن يتفق مع عامله الجديد وهو الفعل المجهول في تلك الصفات النحوية المذكورة. بالإضافة إلى ذلك فإن الفعل المجهول سيمنح المفعول به (مو) المنقول علامة الإعراب [+ رفع].

والحقيقة إن كل الأفعال المتعدية لمفعول واحد يسري عليها الإجراء التحويلي الموجود في (1 ج - د) و (2 ج - د). إن أهم إجراء نحوي تحويلي هنا هو أن الفاعل النحوي يُحذف ويصبح خالية ( $\phi$ )، وإن المفعول به ينتقل من موقعه ليحل محل الفاعل النحوي المحذوف وإن هذا المفعول به سيخلف وراءه أثراً معجمياً مفرغاً ف (أثر) كان قد

ورث منه الدور الدلالي [+ مو]، ثم إن الفعل المجهول سيمنح الـ م إ (مو) العلامة الإعرابية [+ رفع].

يمكن للتعدية في اللغة العربية أن تعمل على مفعولين اثنين ولكن ضمن ضوابط محددة تُطبق من أجل توليد تركيب نحوي صحيح. لقد لاحظنا في القسم السابق أن بعض المفاعيل في التراكيب المتعدية لا تستطيع أن تشكل تركيباً كونياً صحيحاً وذلك بسبب القواعد الدلالية المختارة المفروضة عليها. في مثل هذه الحالة يمكن للمبني للمجهول أن يعمل فيه أي مفعول من هذه المفاعيل وينقله إلى موقع الفاعل المحذوف كما هو الحال في الأمثلة التالية :

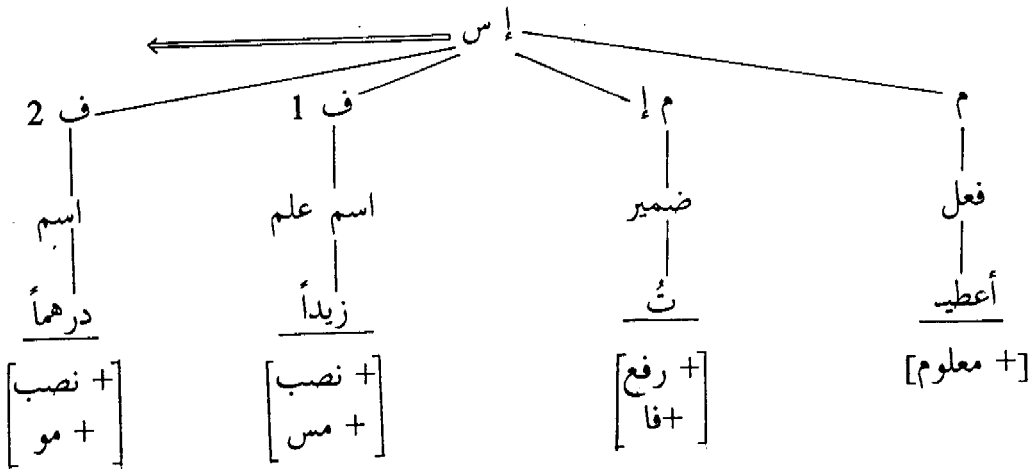
(3) أ . أعطيتُ زيداَ درهماً

ب . أعطي زيداَ (أثر) درهماً

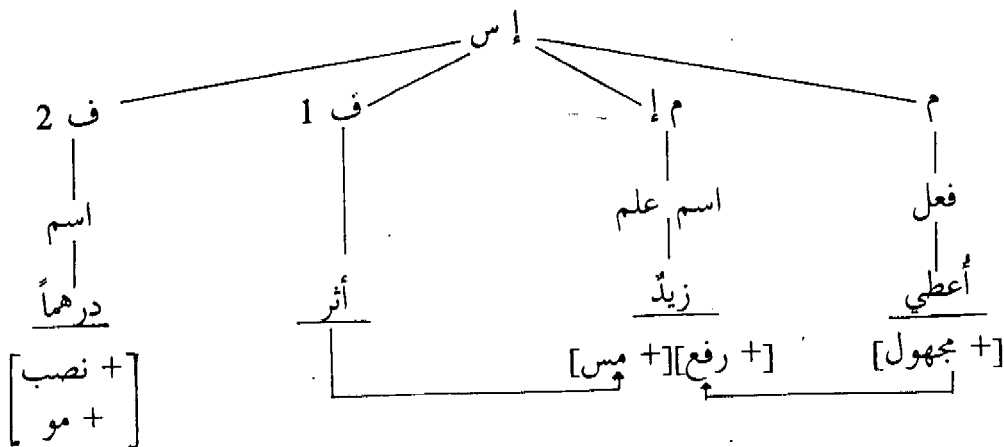
ج . أعطيتُ درهماً زيداَ (أثر)

إن العمليات التحويلية الجارية في الأمثلة السابقة (3 . أ ب ج) يمكن أن تبين في (4 . أ ب ج) :

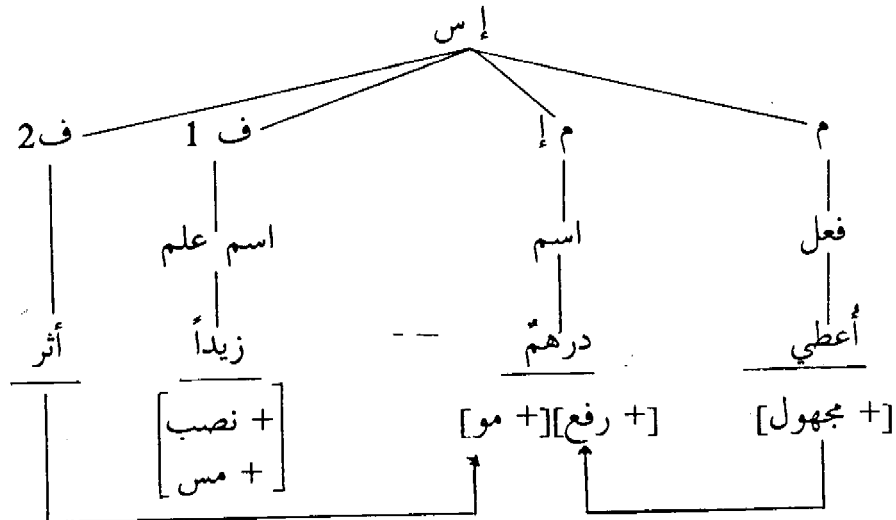
(4) أ .



ب .







ف 2 (جار ومجرور)	ف 1 (اسم علم)	
في البيت	زيداً	أ. ظننتُ
في البيت	زيد	ب. ظنُّ
ف 2 (تركيب فعلي)	ف 1 (اسم علم)	
قام (ضمير = $\phi$ )	زيداً	أ. ظننتُ
قام (ضمير = $\phi$ )	زيد	ب. ظنُّ
ف 2 (اسم فاعل)	ف 1 (اسم علم)	
قائماً	زيداً	أ. ظننتُ
قائماً	زيد	ب. ظنُّ
ف 2 (تركيب كوني)	ف 1 (اسم علم)	
أبوه قائم	زيداً	أ. ظننتُ
أبوه قائم	زيد	ب. ظنُّ

إن ال ف 2 (المفعول به الثاني) في الأمثلة السابقة تمثله مركبات نحوية مختلفة. فهي ظرف زمان في (5 . أ) و جار ومجرور في (6 . أ) و تركيب فعلي في (7 . أ) و اسم فاعل في (8 . أ) و تركيب كوني في (9 . أ). تستطيع هذه المركبات النحوية المختلفة أن تصوغ تراكيب نحوية صحيحة مع ال ف 1 (المفعول به الأول). ولما كانت هذه المركبات تستطيع أن تكون خبراً في التركيب الكوني الجديد فإنه من المستحيل أن تنتقل إلى موقع الفاعل المحذوف

كما هو مبين في (4 . ب) و (4 . ج)، فإن كلا ال ف 1 (مس) أو ال ف 2 (مو) يمكن أن تنتقل إلى موقع ال م إ (—) لتحل محل الفاعل النحوي المحذوف. وهذا الجواز في انتقال أحد المفعولين يسوغه عدم قدرة هذين المفعولين على صياغة تركيب كوني قائم برأسه.

ولكن الأمر سيختلف بالطبع عندما يمكن لهذين المفعولين أن يصوغا تركيباً كونياً قائماً بنفسه. إن ال ف 1 (المفعول به) الجار مباشرة ليسار الفاعل النحوي هو الذي يجب أن ينتقل ليحل محل الفاعل النحوي المحذوف في التركيب المجهول. والمسوغ لهذا الضابط هو أن ال ف 2 (المفعول به الثاني) يمكن أن يكون مركبات نحوية مختلفة مثل الظرف الزماني أو الجار والمجرور أو التركيب الفعلي أو اسم الفاعل أو التركيب الكوني. ففي حالة انتقال هذه المركبات لتحل محل الفاعل المحذوف فإنها ستخرق القواعد الدلالية المختارة (Selectional Semantic Rules). لتأمل الأمثلة التالية :

ف 2 (ظرف)	ف 1 (اسم)	
غداً	القتال	أ. ظننتُ
غداً	القتال	ب. ظنُّ

في عملية المبني للمجهول. وهذا ما يفسر انتقال ال ف 1 (المفعول به الأول) إلى موقع الفاعل المحذوف ليحل محله في التركيب المجهول.

القاعدة العامة التي تستطيع أن تُفسّر الضوابط المفروضة على التراكيب المتعدية لمفعولين والتي يراد بناؤها للمجهول يمكن أن تصاغ كالتالي :

(10) X [إ س] ..... م (فعل) ..... م إ (—) ....  
 Y ..... Z] X في مجال ال م — المعلوم، فإن كلاً  
 من Y أو Z يمكن أن تنتقل إلى موقع ال م إ (—)  
 شريطة ألا تصوغ Y و Z تركيباً كونياً.

ضابط : (1) Y = اسم علم

(2) Z = اسم، جار ومجرور، ظرف،

تركيب فعلي، تركيب كوني.

هذه القاعدة (10) يمكن أن تفسر الظاهرة نفسها في التراكيب المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، حيث نجد مرة أخرى أن القيد المفروض هنا هو قيد دلالي. وهكذا فإن ال ف 1 (المفعول به الأول) يجب أن ينتقل إلى موقع ال م إ (—) ويحل محل الفاعل النحوي المحذوف في حالة المبني للمجهول. لتأمل الأمثلة التالية :

(تركيب كوني)

(11) أ . أعلمتُ زيداً

ب . أعلم زيدٌ

إن المفعول به الثاني والثالث في (11 أ.) يستطيعان صياغة تركيب كوني مما يمنع كلاً منهما من أن ينتقل إلى موقع الفاعل النحوي المحذوف.

والواقع يمكن للباحث أن ينظر إلى هذه التراكيب المتعدية التي لا تستطيع مفاعيلها أن تنتقل

إلى موقع الفاعل النحوي المحذوف في المبني للمجهول من وجهة نظر التداخل التركيبي (Embedding). تقول الفرضية هنا إن التركيب المتداخل مع تركيب آخر يمكن أن يصوغ تركيباً نحويّاً ودلالياً داخلياً، فإذا كان ذلك كذلك فإن أية حركة لأحد عناصر هذا التركيب ستخرق الوحدة الدلالية للتداخل التركيبي.

أما إذا نقلنا ال ف (المفعول به الأول) إلى موقع ال م إ (—) ليحل محل الفاعل النحوي المحذوف فإننا بذلك نكون قد قدّمنا وأخرنا العنصر اللغوي ضمن مجال تركيبى داخلي واحد، الأمر الذي يحافظ على صحة التركيب نحويّاً ودلالياً.

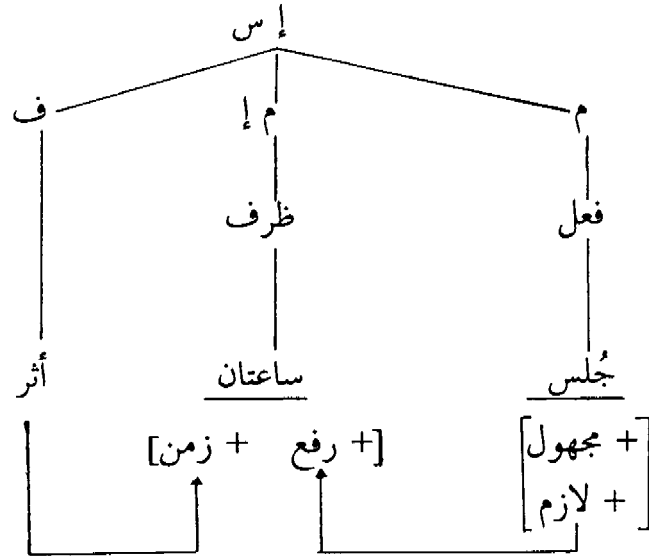
1 . 1 . 2 . المبني للمجهول في التراكيب اللازمة

التراكيب اللازمة في العربية لا يمكن أن تبني للمجهول. هذه هي القاعدة العامة، ولكن هناك بعض التراكيب اللازمة التي يمكن أن تخالف هذه القاعدة شريطة أن تحقق بعض الضوابط المعينة. إن الضوابط المفروضة على هذه التراكيب اللازمة طبقاً لما يذهب إليه ابن يعيش<sup>(12)</sup> تتلخص بأن المركبات النحوية التي تحل في موقع ال م إ (—) يجب أن تكون مركب الجار والمجرور أو مركب الظرف أو مركب المصدر أضف إلى ذلك أن هناك ضوابط أخرى يجب على هذه المركبات النحوية أن تحققها قبل أن تحدث في الموقع المذكور.

أول هذه الضوابط كما يذكر ابن عقيل<sup>(13)</sup> أن مركب الظرف يجب أن يكون متصرفاً (معرباً)؛ أي ينبغي أن تظهر عليه العلامة الإعرابية على السطح دون أي نوع من التقدير، وإلا فإن التركيب المجهول سيكون غير صحيح نحويّاً. من هنا نجد أن المثال (1) صحيح نحويّاً أما المثال (2) فهو ليس كذلك :

(1) أ . جُلس ساعتان .

ب .



(2) \* جُلس عندك

ج . يجب على حرف الجر ألا يحمل معنى السببية أو الغائية (لغاية معينة).

د . أما المصدر، فإن الضابط الوحيد المفروض عليه فهو أن يكون متصرفاً؛ أي مشتقاً من أشكال أخرى.

لنتأمل الأمثلة التالية المحققة للشروط التي ذكرها ابن يعيش وابن عقيل :

ثاني هذه الضوابط مفروض على مركب الجار

والمجرور ومركب المصدر فقط، وتتلخص بما يلي :

(3) أ . يجب أن يكون اسم المجرور معرّفًا [+ تعريف]

ب . يجب أن يكون حرف الجر قادراً على

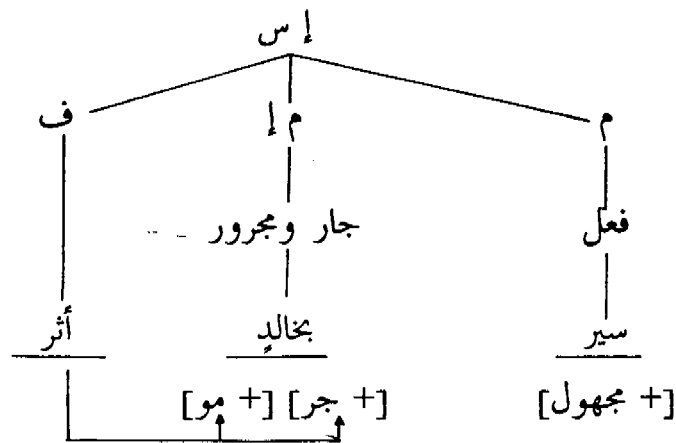
العمل في مركبات نحوية مختلفة ولا يختص بمركب

نحوي واحد.

(4) أ . سار زيد بخالد

ب . سير بخالد

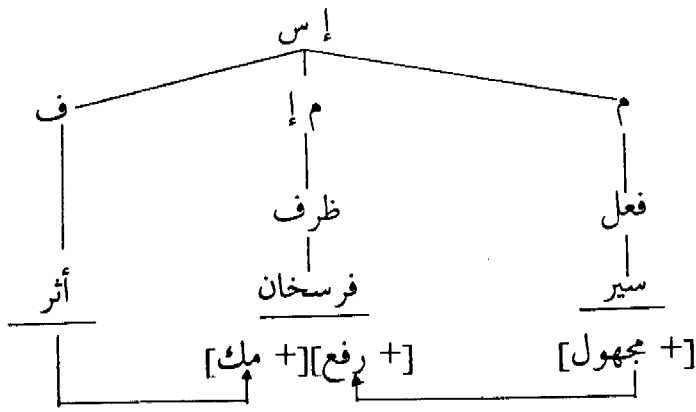
ج .



(5) أ. سار زيد فرسخين

ب. سير فرسخان

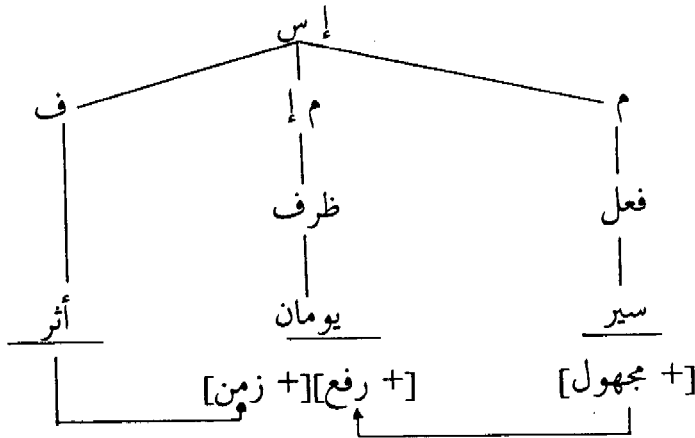
ج.



(6) أ. سار زيد يومين

ب. سير يومان

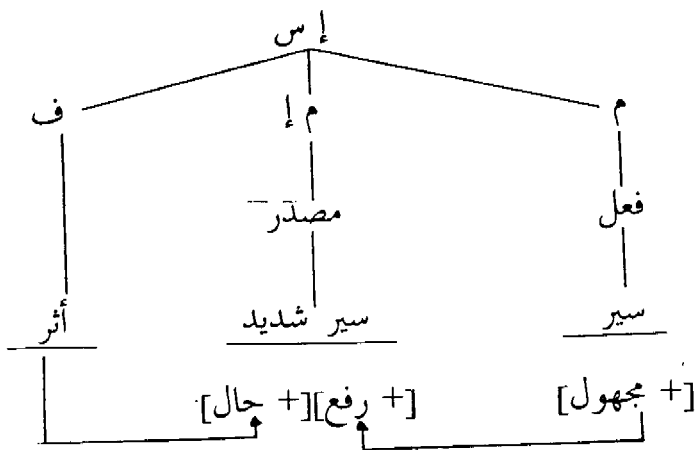
ج.



(7) أ. سار زيد سيراً شديداً

ب. سير سيراً شديداً

ج.



تلك المركبات النحوية في التركيب المعلوم ستحل محل الفاعل النحوي المحذوف وتعمل عمله. وينبغي أن نلاحظ هنا أن مركبات الجار والمجرور والمصدر والظرف عندما تحدث في تركيب واحد فإنها ستخضع إلى رتبة محددة يمكن أن تبين في المثال التالي :

تبيّن الأمثلة المذكورة أن مركب الجار والمجرور أو مركب الظرف أو مركب المصدر قد انتقل من مكانه الأصلي إلى موقع الـ م إ (-) في المبني للمجهول، والحجة في هذا الانتقال هو أن الـ م إ (الفاعل النحوي) سيحذف ليصبح خالية (Φ) وأن

(8) سار	زيد	بخالد	سيراً شديداً	فرسخين	يومين
فعل	فاعل	جار ومجرور	مصدر (حال)	ظرف مكاني	ظرف زماني

هو على يسار الفعل المبني للمجهول. تتلخص الإجراءات التوليدية والتحويلية الجارية في التراكييب اللازمة المجهولة بما يلي :

(9) أ . الفاعل النحوي يجب أن يُحذف من التركيب ليصبح مكانه خالية (Φ).

ب . الفعل اللازم المعلوم يتحول إلى فعل لازم مجهول بتطبيق بعض القواعد الصوتية.

ج . إن مركبات الجار والمجرور والظرف والمصدر تنتقل تحويلاً من مواقعها إلى مواقع جديدة في المبني للمجهول حاملة معها الدور الدلالي الذي ورثته من التركيب المعلوم وأخذة علامة إعرابية جديدة من الفعل المجهول.

وهكذا يتبين أن الدليل الحاسم الذي يثبت مبدأ التحويل (Transformation) في التراكييب اللازمة المجهولة يأتي من حقيقة أن مركبات الجار والمجرور والظرف والمصدر في بعض التراكييب اللازمة سوف تعمل عمل الفاعل وتنوب عنه. ففي مثل هذه التراكييب اللازمة والتي تختلف عن التراكييب اللازمة الموجودة في (10 - 11 - 12) فإن عملية المبني للمجهول تتضمن مبدأ التحويل حتماً.

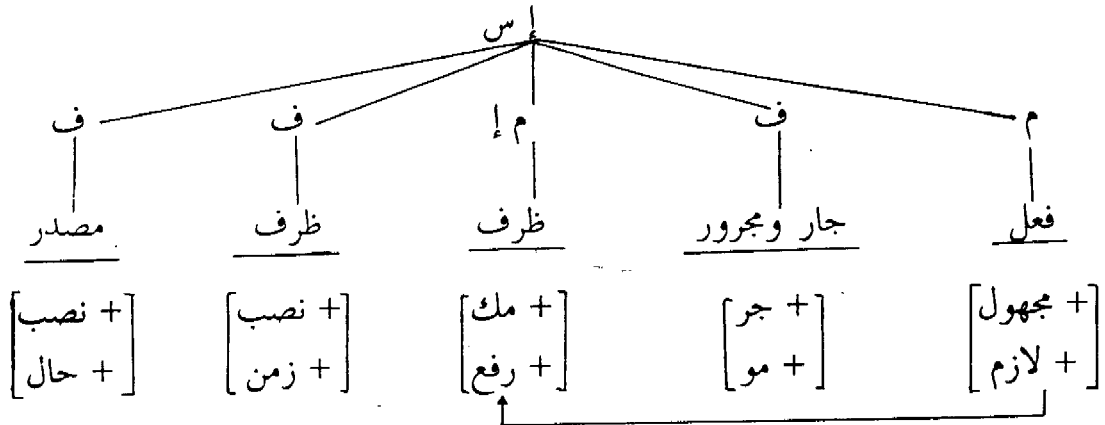
لنتأمل الآن بعض الأمثلة المتعلقة بالتراكييب اللازمة المجهولة حيث لا يلعب فيها مبدأ التحويل (Transformation) أي دور على الإطلاق :

فإن ظهر بفعل ذلك أن الظرف في هذا التركيب خارج عن هذه الرتبة فإننا نستنتج أن الانتقال قد تم. بالإضافة إلى ذلك فإن العنصر المنقول سوف يحمل معه الدور الدلالي الذي ورثه من التركيب المعلوم وسوف يُمنح علامة إعرابية جديدة هي [+ رفع] من الفعل و [+ جر] من حرف الجر.

إن الشيء المهم هنا هو أن المبني للمجهول يتضمن عمليات نحوية تحويلية وعمليات دلالية وصوتية. والحجة في ذلك أن مركبات الجار والمجرور والظرف والمصدر تنتقل إلى موقع الفاعل المحذوف من خلال قاعدة تحويلية أسماها تشومسكي (انقل ألقا) ذلك لأن هذه المركبات يمكن أن تحدث في التركيب المعلوم جنباً إلى جنب مع مركب الفاعل النحوي. ولكن عندما يُحذف هذا الفاعل النحوي في حالة المجهول فإن هذه المركبات ستنتقل لتحل محله مخلّفة وراءها أثراً معجمياً مفرغاً، ولكن الحجة القوية على وجود العملية التحويلية في مثل هذه التراكييب المجهولة تأتي من حقيقة أن هذه المركبات عندما تُنقل لتحل محل الفاعل المحذوف فإنها سوف تحمل معها دورها الدلالي الذي ورثته من التركيب المعلوم. أضف إلى ذلك أنه لكي تُمنح هذه المركبات علامة الرفع الإعرابية فإنها يجب أن تنتقل إلى الموقع الذي

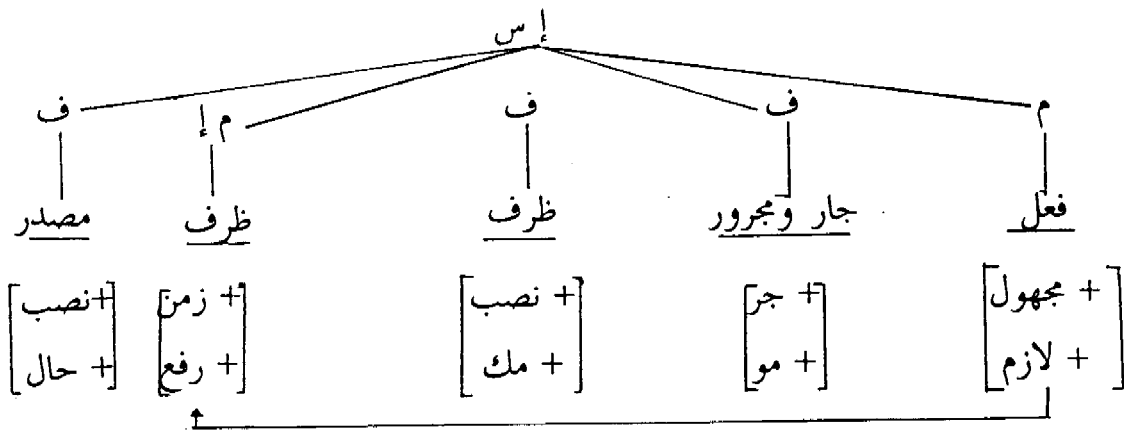
(10) أ. سير بزید فرسخان یومین سیراً شدیداً

ب .



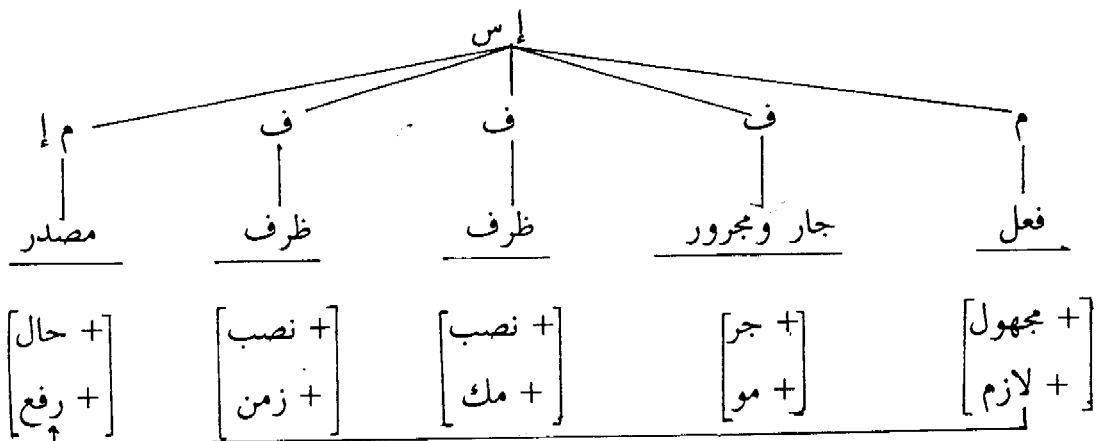
(11) أ. سير بزید فرسخین یومان سیراً شدیداً.

ب .



(12) أ. سير بزید فرسخین یومین سیراً شدید

ب .



المصدر المقدر (الضحك) أو (القعود) والذي يمثل عندنا مقولة خالية (ϕ).

لقد ذكر الاسترابادي في شرح الشافية<sup>(15)</sup> والسيوطي في الأشباه والنظائر<sup>(16)</sup> نوعاً ثالثاً من التركيب اللازم المجهول والذي يدعم ما أسميناه «المجهول الصرفي». فالعربية تظهر بعض التركيب اللازمة المجهولة التي ليس لها مقابل معلوم. وهذا يعني أن مثل هذه التركيب متولدة في القاعدة المركبية (Base-generated) دون الحاجة إلى القاعدة التحويلية (T.R). فالقاعدة ستولد الم (إ) (الفاعل النحوي) إلى يسار الفعل المجهول مباشرة. إن الفعل المجهول بدوره سيمنح الفاعل النحوي المتولد علامة الرفع. وهذا بالضبط ما عناه ابن يعيش عندما قال «ومنهم من يقول إن هذا الباب أصل قائم بنفسه وليس معدولاً من غيره»<sup>(17)</sup>. يتضح هذا النوع من المجهول الصرفي في الأمثلة التالية :

(14) أ . عُقِمَتِ الْمَرْأَةُ

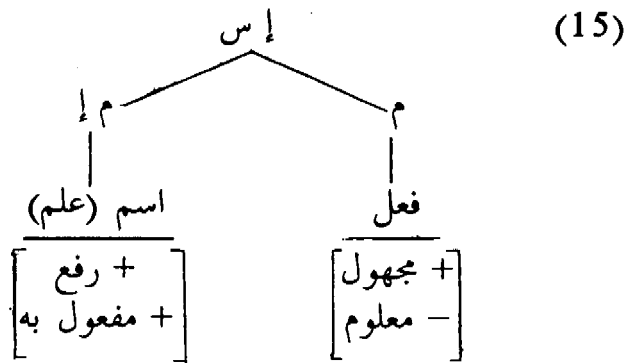
ب . زُكِمَ الرَّجُلُ

ج . عُنِّسَتِ الْجَارِيَةُ

د . جُنَّ زَيْدٌ

هـ . حُمَّ بَكْرٌ<sup>(18)</sup>

إن الأفعال المجهولة ونَوَابٍ فواعلها النحوية في (14 . أ - ب - ج - د - هـ) تولدت في القاعدة المركبية دون أن يكون لها مقابل معلوم<sup>(19)</sup>. إن الإجراء الوحيد المطبق عليها هو إجراء ذو طبيعة صرفية. وهكذا فإن البنية العميقة لمثل هذه التركيب يمكن أن تُمَثَّلَ في (15).



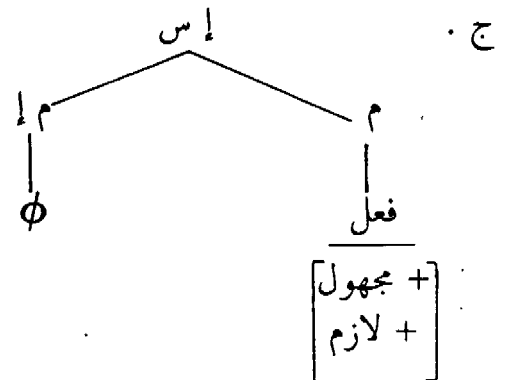
يتضح من الأمثلة (10 - 11 - 12) أن ليس هناك عملية تحويلية في التركيب المجهولة. فهذه التركيب متولدة في القاعدة المركبية (Base-Rules) دون الحاجة إلى القاعدة التحويلية (T-Rule). إن الإجراء الوحيد هنا هو العلامة الإعرابية الجديدة من الفعل المجهول. فباعتبار هذا الفعل المجهول عاملاً يعمل في العناصر اللغوية التي في مجاله فهو قادر على أن يمنح الم (إ) (—) الفاعل النحوي العلامة الإعرابية [+ رفع] وفي أي موقع كان هذا الفاعل النحوي، منذ أن كان الفعل عاملاً مركزياً يحكم العناصر اللغوية التي في مجاله حكماً دلاليًا ونحويًا. هذا النوع من التركيب اللازم المجهول سادعوه — «المجهول الصرفي» (Passive Morphology).

على أية حال، تُظهر اللغة العربية نوعاً آخر من التركيب اللازم المبني للمجهول يمكن أن يصنف ضمن ما أسميناه «المجهول الصرفي» الذي يستبعد العملية التحويلية. وطبقاً لرأي الزجاجي، فإن سيوييه كان قد عرض بعض التركيب اللازمة المجهولة دونما حاجة إلى مركب الجار والمجرور أو الظرف أو المصدر<sup>(14)</sup> كما رأينا من قبل.

ويمكن أن نبين هذا النوع من المبني للمجهول في الأمثلة التالية :

(13) أ . ضُحِكَ (الضحك)

ب . قَعِدَ (القعود)



فباعتبار الفعل المجهول عاملاً لا بد له من معمول، فقد افترض النجاة العرب أنه يعمل على

[+ مجهول] هي سمة تُمنح إلى صيغة الفعل المعلوم من خلال القواعد النحوية التحويلية التي تحوّل الصيغة [فَعَلٌ] إلى [فُعِلَ] كما هو موضّح في (1).

(1) [ ف - ع - ل ] ← [ ف - ع - ل ]

[ + معلوم ] [ + مجهول ]

فمن خلال قواعد صوتية عدة كان قد طورها مكارثي (1979)، فإن صيغة الجذر العربي ستخضع إلى مجموعة معقدة من التحويلات الصوتية - الصرفية، منها أن الإجراء الصرفي للأفعال المعلوم والمجهول يمكن أن يتضمن تكرار (تشديد) بعض الصوامت والصوائت، وبذلك فإن شكل الصيغة سيتغير.

على أية حال، يمكننا أن نشرح هذا الإجراء الصرفي ضمن فرضية أعم وأشمل كان قد وضعها اللساني الأمريكي موريس هالي (1973) وسماها «الصوتيات الآلية المقطع» (Autosegmental Phonology).

وطبقاً لهذه الفرضية فإن كل المورفيمات الصامتة والصائتة تُحكم من خلال عجرة - ص (التي تمثل الصوامت والصوائت)، والتي تتألف من طبقات مقطّعة وقوالب عروضية. فالفعل العربي مثلاً يتألف من الصوامت التي تشكل الجذر (ض ر ب) ومن الصوائت النغمية التي تشكل الحركات (-) (-) (-).

إن بنية الصوامت وبنية الصوائت سترسم وفقاً لمجموعة مضبوطة من الطبقات العروضية، وكل طبقة تمثل ما دعاه العرب القدماء «الصيغة» (Stem). وستحول معنى الجذر في كل صيغة بحسب طريقة من الطرق التحويلية.

فإذا طبقنا هذه الفرضية على الصوامت والصوائت (ت) فإننا نستطيع أن نقول إن صيغة الفعل المجهول هي [ ض - ر - ب ]. وفي الطريقة نفسها نستطيع أن نقول إن صيغة اسم الفاعل هي [ ض - ر - ب ] وإن صيغة اسم المفعول هي

لقد افترضنا هنا أن الأفعال المجهولة ينبغي أن تُمنح الميزة الدلالية [+ مجهول] و [- معلوم] من أجل أن تميز عن الأفعال اللازمة المجهولة التي لها مقابل معلوم.

لقد حاولت حتى الآن أن أشرح الوجوه النحوية والدلالية لصيغ المبني للمجهول في اللغة العربية. وقد رأينا أن العمليتين النحوية والدلالية تشمّلان كل أنواع التراكيب المجهولة؛ أي المجهول المتعدي النظامي التحويلي، والمجهول الحصري والمجهول الكوني، والمجهول اللازم التحويلي، والمجهول اللازم الصرفي بأنواعه الثلاثة.

سوف نرى في القسم التالي أن عملية المبني للمجهول تتضمن عاملاً مهماً جداً يستطيع أن يحدد هوية التركيب العربي المجهول وأعني به العامل الصوتي (الفونولوجي).

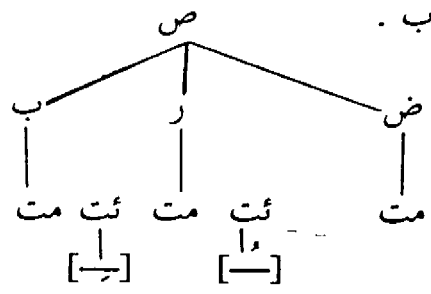
## 2. الوجوه الصوتية لصيغ المبني للمجهول

لقد تناولت الصوتيات العربية دراسات عديدة متطورة قام بها اللسانيان الأمريكيان مايكل برايم (1970) وجان مكارثي (1979) وآخرون. إن الإجراء الصوتي للفعل العربي المجهول حسب فرضية برايم يتضمن تحولات في السمات المميزة للصوائت الداخلية. وهكذا فإن صيغة الجذر الثلاثي الماضي [ف - ع - ل] يمكن أن تُبنى للمجهول من خلال تحويل الصائت [-] إلى [ - ] وتحويل الصائت [-] إلى [ - ]. وهذا التحويل سيفرز صيغة المجهول [ف - ع - ل]. وطبقاً لهذه الصيغة فإن الفعل المعلوم ضُربَ يمكن أن يُبنى للمجهول ليصبح ضُربَ. وفي الطريقة نفسها فإن صيغة المضارع [ي - ف - ع - ل] (ي - = ياء المضارعة) يمكن أن تُبنى للمجهول من خلال تحويل الصائت [-] في ياء المضارعة إلى [ - ] وتحويل الصائت [ - ] إلى [ - ]. وهكذا فإن الفعل المعلوم ي - ضُربَ يمكن أن يُبنى للمجهول ليصبح ي - ضُربَ.

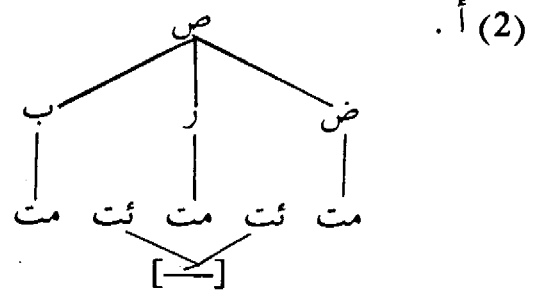
وقد ذكر برايم أيضاً أن السمة المميزة



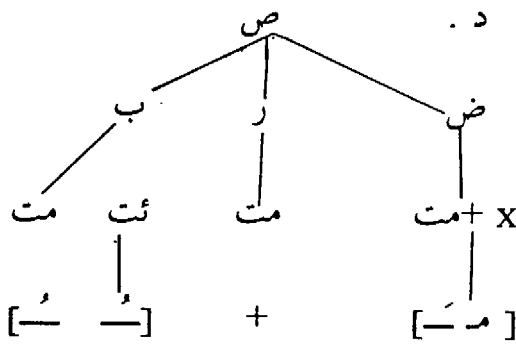
[ مَ + ض رُ — ب ] ( مَ = x أي سابقة). وهكذا فإن النظام الصوتي الآلي المقطع لصيغ المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول يمكن أن يوضح كالتالي :



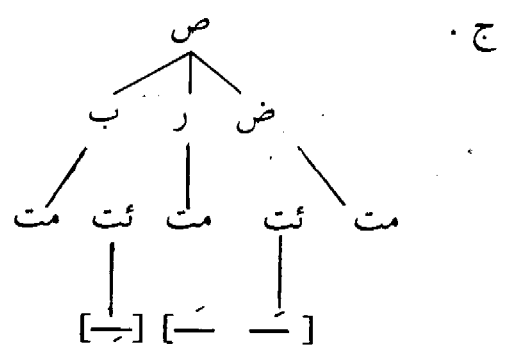
صيغة (2)



صيغة (1)



صيغة (4)



صيغة (3)

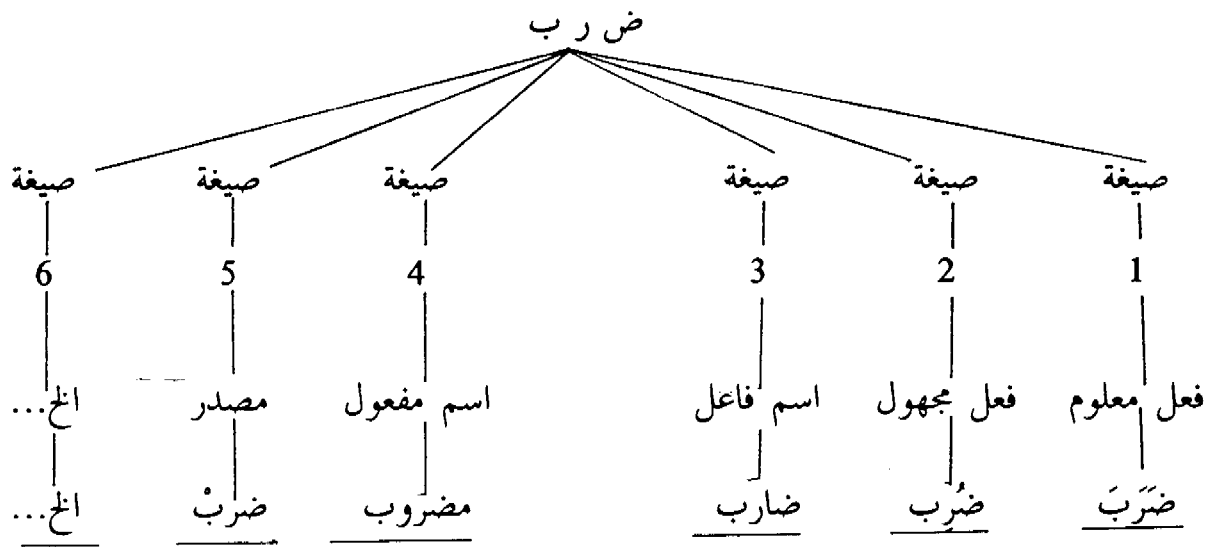
واحدة وذلك من خلال تقليبه طبقاً لضوابط معينة. فكل الأبنية المصوغة مثلاً من الجذر ض ر ب لها معنى واحد هو الضرب على الرغم من أن كل هذه الأبنية يمكن أن تحدث في سياقات مختلفة.

وهكذا وطبقاً لما يذهب إليه ابن جنى، فإن أبنية المعلوم والمجهول هي أبنية تنتمي إلى أسرة واحدة تستطيع أن تصوغ عدة أبنية أخرى. من هنا كان تصور ابن جنى للغة العربية على أنها أسر وقبائل. فكل أسرة أو قبيلة لها شخصيتها الدلالية الخاصة بها. ويتضح تصور ابن جنى لعملية الاشتقاق في الأفعال العربية من خلال هذا الشكل :

يتبين من هذه الصيغ أن النظام الصوتي الآلي المقطع أكثر قدرة على الاشتقاق الصرفي في اللغة العربية من نظام القواعد التحويلية وذلك لأن هذا النظام يستطيع أن يخفف القواعد التحويلية إلى قاعدة واحدة فقط هي :

أ ← ب/ج حيث إن أ ب و ج هي سلسلة من العناصر الصوتية.

وصفوة القول إن هذا النظام يمكن أن يندرج تحت نظرية صرفية أكثر شمولاً كان قد وضعها ابن جنى وسماها «الاشتقاق الأكبر»<sup>(20)</sup> ومفادها أن الجذر يمكن أن يصوغ عدة أبنية تنتمي إلى أسرة



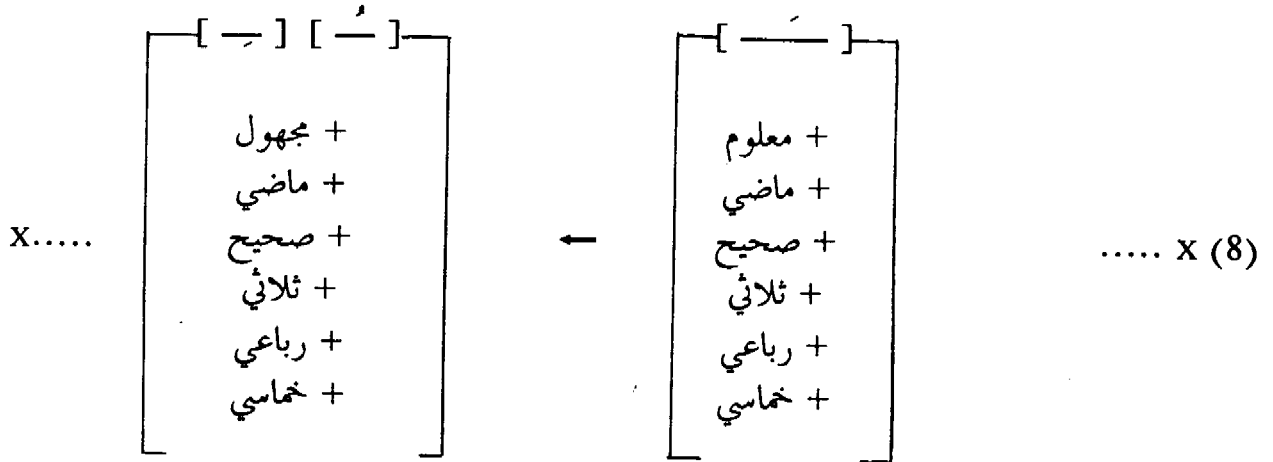
ب . استقبل الزائر  
 نلاحظ في الأمثلة المذكورة أن كل الأفعال  
 المجهولة هي أفعال ماضية على الرغم من أن صيغها  
 جاءت مختلفة (فعل) (فعل) (استفعل). فالصيغة في  
 (4 . ب) هي ثلاثية (فعل) ولكنها في (5 . ب) هي  
 رباعية (فعل) بينما في (6 . ب) هي خماسية  
 (استفعل).  
 إن التحولات الصوتية الجارية في هذه الصيغ  
 الماضية يمكن أن تُبين في الجدول التالي :

إن النظام الصوتي الآلي المقطع عند هالي  
 ومكارثي والنظام الاشتقائي عند ابن جني يمكن أن  
 يوضحا على نحو أفضل من خلال استقرائنا لأبنية  
 عربية متنوعة. لتأمل الأمثلة التالية :  
 (4) أ . ضرب زيد خالداً  
 ب . ضرب خالد  
 (5) أ . دخرج زيد الحجره  
 ب . دخرجت الحجره  
 (6) أ . استقبل زيد الزائر

		الصيغة	
مجهول	معلوم	1 . ثلاثية	(7)
مت تُت مت تُت مت       [ ] [ ]	مت تُت مت تُت مت \ / [ ] ←		
مت تُت مت تُت مت تُت مت         [ ] [ ]	مت تُت مت تُت مت \ / [ ] ←	2 . رباعية	
مت تُت مت تُت مت تُت مت تُت مت           [ ] [ ]	مت تُت مت تُت مت تُت مت \ / [ ] ←	3 . خماسية	

نصوغ قاعدة أكثر شمولية لصيغ الماضي المعلوم والمجهول كما هو مبين في (8).

التحويل الصوتي الرئيسي في (7) يكمن في أن الصائت [ ـ ] يصبح [ ـ ] [ ـ ] إن هذا الإجراء الصوتي من المعلوم إلى المجهول يقودنا لأن



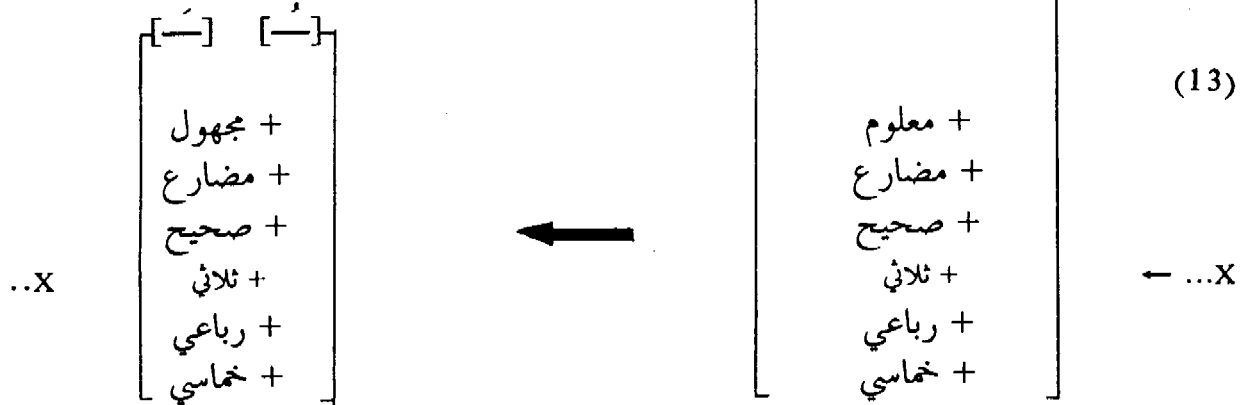
ب . يُسْتَقْبَلُ الزائِرُ  
 إن صيغ المضارع كما في الأمثلة المذكورة تخضع لإجراءات صوتية مختلفة مما يجعلها مختلفة ومتنوعة. فالصيغة (9 . ب) هي ثلاثية (يُفْعَلُ) والصيغة في (10 . ب) هي رباعية (تُفَعَّلُ) والصيغة في (11 . ب) هي خماسية (يُسْتَفْعَلُ).  
 إن التحولات الصوتية الجارية في هذه الصيغ يمكن أن تُبَيِّنَ في الجدول التالي :

والواقع أن الإجراءات الصوتية لصيغ الماضي في (8) له طبيعة مختلفة عن الإجراءات الصوتية لصيغ المضارع في الأمثلة التالية :  
 (9) أ . يَضْرِبُ زيدٌ خالدًا  
 ب . يُضْرَبُ خالدٌ  
 (10) أ . يُدَخِّرُ زيدٌ الحجرة  
 ب . تُدَخَّرُ الحجرة  
 (11) أ . يَسْتَقْبِلُ زيدٌ الزائرَ

مجهول	معلوم	الصيغة	
<p>X تُت + مت مت تُت مت</p> <p>                      </p> <p>          [ ـ ]          [ ـ ]</p>	<p>X تُت + مت تُت مت</p> <p>                      </p> <p>          [ ـ ]          [ ـ ]</p> <p>←</p>	ثلاثية	(12)
<p>X تُت + مت تُت مت مت تُت مت</p> <p>                                 </p> <p>          [ ـ ]          [ ـ ]          [ ـ ]</p>	<p>X تُت + مت تُت مت مت تُت مت</p> <p>                                 </p> <p>          [ ـ ]          [ ـ ]          [ ـ ]</p> <p>←</p>	رباعية	
<p>X تُت + مت تُت مت مت تُت مت مت</p> <p>                                            </p> <p>          [ ـ ]          [ ـ ]          [ ـ ]          [ ـ ]</p>	<p>X تُت + مت تُت مت مت تُت مت مت</p> <p>                                            </p> <p>          [ ـ ]          [ ـ ]          [ ـ ]          [ ـ ]</p> <p>←</p>	خماسية	

الصائت [ـِ] فيصبح [ـَ] في صيغة الرباعي. يمكننا أن نصوغ قاعدة صوتية أكثر شمولية تستطيع أن تولد كل صيغ المضارع وتحولها من المعلوم إلى المجهول.

وهكذا نلاحظ أن التحويل الرئيسي في (12) هو أن السابقة (X) مع الصائتين [ـِ] [ـَ] تصبح [ـَ] [ـِ] في صيغة الثلاثي وصيغة الخماسي، أما



المجهول والتركيب الحسولي - الإجرائي المجهول والتركيب الكوني المجهول ثم التركيب اللازم المجهول، ومنها ما يخضع لمبدأ الصرف (Morphology) دون تطبيق لمبدأ التحويل التشومسكي كالتركيب اللازم النظامي المجهول والتركيب اللازم السماعي المجهول ثم التركيب اللازم المجهول الذي ليس له مقابل معلوم.

إن ما خلصت إليه هذه الدراسة يتلخص بالقول إن المبني للمجهول يجب أن يُحلل من خلال مفهوم تجريدي يمثل نظرية صوتية وصرفية ونحوية ودلالية مؤطرة بإطار رياضي حديث وذلك لكي تكون قادرة على أن تُبين العمليات الحاسوبية - المعلوماتية الداخلية الجارية ضمن هذه التراكيب وتُبين بالتالي كيفية تشكلها في السطح وفي الأعماق.

— والله أعلم —

وهكذا نجد أن النظام الصوتي الآلي المقطع قادر على توليد كل الأشكال الصرفية المناسبة في العربية. فمن خلال العلاقة المتشابكة بين الصوائت والصوائت ضمن صيغة لغوية معينة يستطيع النظام الصوتي الآلي أن يولد كل المورفيمات المطلوبة لصيغ المعلوم والمجهول.

### 3 . نتائج البحث

لقد كشفت هذه الدراسة أن التحليل اللساني المطبق على التراكيب العربية المعلوم والمجهول، والمبني على أبعاد معرفية أربعة هي؛ البعد الفلسفي العربي التراثي والبعد التوليدي - التحويلي والبعد الصوتي الآلي ثم البعد الدلالي قد أظهر أن التراكيب المبنية للمجهول تتنوع في بنيتها السطحية على أنها تتماثل في بنيتها العميقة. وقد كشفت لنا هذه الدراسة أيضاً أن هناك أنواعاً عدة للتراكيب المجهولة منها ما يخضع لمبدأ التحويل (Transformation) كالتركيب المتعدي

## الهوامش

- (1) انظر في هذا الصدد الدراسة المفصلة للدكتور عبد القادر الفاسي الفهري وهي بعنوان «البناء لغير الفاعل : تحليل معجمي» ضمن كتاب : المعجم العربي — نماذج تحليلية جديدة. دار توبقال — المغرب. (1986 ص 61 — 68).
- (2) ابن يعيش، شرح المفصل المجلد الثاني — الجزء السابع (ص 69). بيروت 1970.
- (3) حول هذا الموضوع انظر الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري — المصدر المذكور سابقاً (ص 99 — 130).  
والمطاوعة في اصطلاحهم «التأثر وقبول أثر الفعل، سواء كان التأثر متعدياً نحو : عَلَّمَهُ الفقه فتعلَّمه، أي قبل التعليم، والتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول ذلك الأثر وهو متعد كما ترى، أو كان لازماً نحو : كسرتَه فانكسر : أي : تأثر بالكَسْر». انظر شرح الشافية للاسترابادي — الجزء الأول (ص 103). مطبعة حجازي — القاهرة.
- (4) ابن يعيش، شرح المفصل المجلد الثاني — الجزء السابع (ص 69). بيروت (1970).
- (5) المرجع نفسه. (ص 7) و(ص 62) وانظر أيضاً الاسترابادي، شرح الشافية — المجلد الأول (ص 108) وانظر أيضاً الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، المصدر المذكور سابقاً (ص 102) حيث يقول : «وتقيدهم للمطاوعة بمخاطبة العلاج غير صحيح إذ نجد أفعالاً مثل «انغم» و «انجلي» وغيرها كثير، وكلها ليست علاجاً. والذي يزيد شكاً في علاقة المطاوعة بالعلاج أنهم جعلوا المطاوعة في غير العلاج من «افتعل» فقيدهوا العلاج بصيغة واحدة هي «انفعل». فهذا القيد على معنى هو معنى المطاوعة غريب، لأنه دلالي من جهة، إذ هو محصور في طبقة أفعال العلاج، وهو صرفي من جهة أخرى، محصور في «انفعل».
- (6) انظر سيبويه الكتاب المجلد الأول (ص 39) تحقيق عبد السلام هارون. طبعة عالم الكتب بيروت (بلا تاريخ) حيث يقول : «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر».
- انظر أيضاً المبرد، المقتضب المجلد 3 (ص 95) تحقيق عبد الخالق عضيبي. طبعة عالم الكتب — بيروت (بلا تاريخ).
- (7) انظر سيبويه، الكتاب المجلد الأول (ص 37) وانظر المبرد المقتضب المجلد 3 (ص 93).
- (8) في هذه الحالة لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر. انظر سيبويه الكتاب المجلد الأول (ص 40) حيث يقول : «وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا دون الآخر أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقيناً كان أو شكاً وذكرنا الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك...».
- (9) هذا مصطلح المتأخرين من النحاة ولا نجده عند سيبويه.
- انظر سيبويه الكتاب المجلد الأول (ص 38 و 159) والمجلد الثالث (ص 127 و 135 و 497). ولا نجده في المقتضب للمبرد. انظر فهرس الكتاب المجلد الرابع (ص 44).
- (10) انظر المقتضب للمبرد. المجلد الثاني (ص 104 — 106).
- (11) لمزيد من التفصيل حول هذه المواد :
- انظر الزمخشري أساس البلاغة. طبعة دار صادر — بيروت 1979. وانظر أيضاً ابن منظور لسان العرب. طبعة دار صادر — بيروت 1979.
- (12) انظر ابن يعيش، شرح المفصل. المجلد الثاني — الجزء السابع (ص 72 — 73). بيروت 1970.
- (13) ابن عقيل، شرح ابن عقيل. المجلد الثاني (ص 119). مصر 1967.

- (14) الزجاجي، الجمل، (ص 88 — 91). باريس.
- (15) الاسترابادي، شرح الشافية (ص 272). بيروت 1975.
- (16) السيوطي، الأشباه والنظائر. المجلد الثاني (ص 433) حيدر آباد 1940.
- (17) ابن يعيش، شرح المفصل، المجلد الثاني — الجزء السابع. (ص 71). — بيروت 1970.
- (18) هذه أفعال اشتهرت عند بعض اللغويين بأنها ملازمة لصيغة البناء للمجهول فاعتبروها مبنية للمجهول في الصورة اللفظية لا في المعنى ولذلك أعربوا المرفوع بها فاعلاً لا نائب فاعل.
- انظر عباس حسن النحو الوافي المجلد الثاني (ص 106) طبعة دار المعارف بمصر (بلا تاريخ).
- وانظر سيبويه الكتاب المجلد الرابع (ص 67) تحقيق عبد السلام هارون طبعة عالم الكتب — بيروت (بلا تاريخ).
- وانظر ابن سيده المخصص المجلد الخامس عشر (ص 62) طبعة بيروت (بلا تاريخ).
- وانظر الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري. المعجم العربي — نماذج تحليلية جديدة (1986). دار تويقال — المغرب.
- (19) ولكن طبقاً لرأي سيبويه فإن لهذه الأفعال مقابلات معلومة وإن لم تستعمل في الكلام.
- انظر سيبويه الكتاب المجلد الرابع (ص 67) تحقيق عبد السلام هارون طبعة عالم الكتب — بيروت (بلا تاريخ).
- (20) ابن جني، الخصائص، المجلد الثاني، (ص 133) — بيروت 1952.

## المراجع الأجنبية

- Brame, M. 1970. «Arabic Phonology : Implications for Phonological Theory and Historical Semitic». Unpublished Ph. D. dissertation. M.I.T
- Chafe, Wallace L. 1970. **Meaning and the Structure of Language**. University of Chicago Press.
- Chomsky, Noam. 1957. **Syntactic Structures**. The Hague, Paris : Mouton.
- . 1965 . **Aspects of the theory of Syntax**. M. I. T. Press.
- . 1970 . «Remarks on Nominalization». In **Readings in English Transformational Grammar**. Ed. R. A. Jacobs and P. S. Rosenbaum. Washington, O.C. : Georgetown University Press.
- . 1971. «Deep Structure, Surface Structure, and Semantic Interpretation». In **Semantics : An Interdisciplinary Reader in Philosophy, Linguistics, and Psychology**. Edited by Steinberg and Jakobovits, pp. 183-216.
- . 1975. **Reflections on Language**. Pantheon Books.
- . 1977. **Essays on Form and Interpretation**. North-Holland Publishing Company.
- . and Lasnik, Howard. 1977. «Filters and Control». **Linguistic Inquiry** 8 (3)
- Chomsky, Noam. 1977. «On WH-Movement». In Wasow Culicover and Akmajian, eds., **Formal Syntax**. Academic Press.
- . 1978. «ON Binding». **Linguistic Inquiry** 11 (1).
- . 1981. **Lectures on Government and Binding**. Foris Publications.
- . 1981. «Lectures on Government and Binding». Lecture, M.I.T. class. Fall 1981.
- Cook, Walter A. 1976. «Five Models of Case Grammar». Mimeograph. Georgetown University, Washington, D.C.
- . 1979. **Case Grammar : Development of the Matrix Model (1970-1978)**. Washington, D.C.: Georgetown University Press.
- . 1979. «Case Grammar and Generative Semantics». **Georgetown University Press on Languages and Linguistics**, Number 8. Washington, D.C : Georgetown University Press.
- . 1980. «Introduction to Generative Semantics». Mimeograph. Washington, D.C : Georgetown University.
- Halle, M. 1973. «Prolegomena to a Theory of Word Formation». **Linguistic Inquiry** 4.
- Halle, Morris. 1981. «General Linguistics». Class lectures. M.I.T. Fall 1981.
- Mc Carthy, J. 1979. «Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology». Unpublished Ph.D. dissertation, M.I.T.